دور المشروعات الريادية في الحد من أسباب الفقر
في مصر (2000-2021)
دراسة تطبيقية

إعداد

د. علاء مصطفي عبدالمقصود أبو عجيلة

moustafa@azhar.edu.eg

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة بنين جامعة الأزهر

د. وائل علي أحمد صبيح

aly@azhar.edu.egalaa

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة بنين جامعة الأزهر

مجلة البحوث التجارية ـ كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الخامس والأربعين ـ العدد الأول يناير 2023

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

دور المشروعات الريادية في الحد من أسباب الفقر في مصر من 2000-2021: دراسة تطبيقية

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور المشروعات الريادية في الحد من أسباب الفقر في مصر ، عبر فرضية مفادها " يؤدي الاهتمام وتطبيق المشروعات الريادية إلى الحد من أسباب الفقر في مصر "، وتبين أن تطور نشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة في فترة الدراسة (2008-2021) ، قد بلغ متوسطا 9.15% بحد أدنى 6.8% عام 2011 و 14.3% كحد أقصى في عام 2016، كما تناولت الدراسة واقع الفقر في مصر ،و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن واقع الفقر في مصر تصاعدي خلال مدة الدراسة ، كما أن الدراسة التطبيقية للمشروعات الريادية المقامة في مصر لها القدرة على الحد من أسباب الفقر وخاصة في المناطق الأكثر فقراً ، ولقد قدم الإسلام مثالًا رائعاً في العمل الريادي والحد من أسباب الفقر، و قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها العمل على توفير المواد الأولية اللازمة لقيام المشروع الريادي ، وهذه المواد الأولية هي المدخلات اللازمة لقيام المشروع بنشاطه الإنتاجي، وبالتالي توفيرها محليا فإن لم تكن متوفرة محليا فيتم توفيرها من الخارج ، وتقع مسئولية ذلك على البنوك المحلية التى تصدر خطابات الضمان للاستيراد من الخارج وتسهيل كل هذه الإجراءات ، وأما إذا كانت هذه المواد الأولية تنتج محليا فلابد من تشجيعها على الإنتاج من خلال وزارات الزراعة والصناعة والبترول التى توفر المنتجات الأولية ونصف المصنعة اللازمة لإمداد المشروع الريادي بما يحتاج إليه فى نشاطه الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الريادية، المشروعات الصغيرة، التنمية المستدامة، الفقر في مصر.

مقدمة :

ريادة الأعمال أضحت من العوامل المهمة والضرورية لتحقيق معدلات تنموية مقبولة للدول النامية أو الأخذة فى النمو ، وفى سبيل تحقيق ذلك ؛ أصبحت هناك أهمية متزايدة للاهتمام بالمشروعات الريادية ، لكونها من أهم محاور تحقيق التنمية الاقتصادية ، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة المنتشرة فى كل دول العالم ، وبخاصة فى الدول النامية ، والتى تعاني من مشكلة البطالة بصورة كبيرة .

لعل الهدف الأساسي من طرح موضوع " ريادة الأعمال ومحاربة الفقر " ليس هو القضاء على الفقر باعتباره مشكلة شخصية فحسب ؛ إذ لو كان الأمر كذلك لانمحى الجوهر الرئيسي لريادة الأعمال، لأنها تؤدي إلى إحداث الفارق وتغيير العالم، ولكننا نقصد بمحاربة الفقر من حيث هو شأن جماعي عالمي ، ولا يمكننا القول إننا سنشهد عالماً بلا فقراء بفضل المشروعات الناشئة والريادية، وإن كان الأمر ممكناً في الحقيقة لكن يلزمه تغيير في البنية الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي، وعبر تغيير نمط الإنتاج، والقيام بعملية إعادة هيكلة تامة، غير أن هذا ليس سوى حلماً بعيد المنال، على الأقل في الحقبة الراهنة.

ما نعنيه إذاً بموضوعنا " ريادة الأعمال ومحاربة الفقر" هو محاربة الفقر على الصعيد المحلي، فرائد الأعمال الحقيقي يتقن فن الخروج عن ذاته، بمعنى أنه ليس مكرّساً لتحقيق أهدافه وطموحاته الشخصية محدودة الأفق والنطاق، ولكنه يفكر على نحو أوسع، يفكر في تغيير مجتمعه المحيط ومن ثم العالم ، فتأثير رواد الأعمال أشبه ما يكون بالدوائر التي تحدث عندما نلقي حجراً في الماء، كلما أمعن الحجر في الوصول إلى العمق زاد التأثير، وهذا هو الأمر فيما يتعلق بريادة الأعمال، كلما كان المشروع أرسخ قدمًا وأكثر نجاحاً كانت قدرته على محاربة الفقر وإحداث الفرق أكبر وأعمق.

ولعله بات واضحاً لآن أن ريادة الأعمال لا تفيد فقط صاحب المشروع، ولكنها تعود بالنفع على المجتمع ككل، فعندما يتم إنشاء شركة في مجتمع ما فإنها توفر وظائف محلية، وتساعد في استمرار تداول الأموال في المجتمع، وغالبًا ما تجذب الأموال من المجتمعات الأخرى. يتم خلق ما يقرب من ثلثي الوظائف من قبل الشركات الصغيرة، أي أنها تساعد في توليد الوظائف، وزيادة معدلات التدفق النقدي، وخفض معدلات البطالة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي هناك علاقة بين ريادة الأعمال ومحاربة الفقر.

مشكلة الدراسة :

يعاني الاقتصاد المصري من الارتفاع المضطرد في معدلات الفقر وأصبحت مشكلة الفقر لابد من علاجها حتى لا تحدث اضطرابات اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية داخل المجتمع المصري، و تزداد نسبة الفقراء في مصر مع زيادة حجم الأسرة، لأن زيادة حجم الأسرة هي سبب ونتيجة للفقر في نفس الوقت، فهي نتيجة لأنه ليس لدى الأسر الفقيرة الحماية الاجتماعية الكافية وبالتالي تلجأ هذه الأسر إلى زياده عدد الأطفال كنوع من الحماية الاجتماعية عند التقدم في السن أو الإصابة بالمرض باعتبارهم مصدراً للدخل، كما يؤدي تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى ارتفاع معدل الفقر لأنه يعد تكلفة على المجتمع، بجانب مشكلة التضخم الذي يعمل على تخفيض الدخول الحقيقية وغيرها من الأسباب إلى تؤدي إلى زيادة الفقر ومن هنا يأتي السؤال الرئيس للدراسة " إلى أي مدى يمكن أن تساهم المشروعات الريادية في الحد من أسباب الفقر في مصر؟".

فرضية البحث :

يحاول هذا البحث اختبار الفرضية التالية: " **يؤدي تطبيق المشروعات الريادية إلى الحد من أسباب الفقر في مصر**" .

أهداف الدراسة :تهدف هذه الدراسة التعرف على:

1- ماهية مشروعات ريادة الأعمال و واقعها في مصر.
2- دراسة واقع الفقر في مصر من عام2000حتى 2021.
3- دور مشروعات ريادة الأعمال في الحد من أسباب الفقر في مصر.

أهمية الدراسة :

تعود أهمية الدراسة لمعالجتها موضوع من أهم الموضوعات التي يعاني منها المجتمع المصري وعلى فترات زمنية كبيرة وهو مشكلة الفقر حيث أنه من الملاحظ أن المجتمع المصري يعاني من ازدياد أعداد الفقراء نتيجة العديد من العوامل الرئيسية وغير الرئيسية ، والفقر عقبة أساسية في تحقيق رفع معدلات النمو الاقتصادي وعقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ، والنهوض بشكل عام بمستوى معيشة المواطنين، ومن هنا تأتي أهمية طرح العديد من سبل العلاج للخروج من دائرة الفقر ومن ضمن الطروح التي تناقشها الدراسة هو ريادة الأعمال ومدى قدرتها على الحد والتخفيف والقضاء على أسباب هذه المشكلة.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على: المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي من خلال جمع ووصف وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بمشروعات ريادة الأعمال والفقر في مصر والأبحاث ذات العلاقة والخبرات المتراكمة في هذا المجال واستنتاج أهمية تطبيق مشروعات ريادة الأعمال في الحد والتخفيف من أسباب الفقر في مصر.

الدراسات السابقة :

1- دراسة: ديلي (Deli) 2010:

Deli . Opportunity and Necessity Entrepreneurship: local Unemployment and the Small Firm effect .Florida International University , 2010 .

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفرص المتاحة لريادة الأعمال وأهميتها في الحد من معدلات البطالة من خلال التوظيف الذاتي والشركات الصغيرة ، وشملت الدراسة عينة مقدارها 32335 من العاطلين عن العمل في ولاية فلوريدا الأمريكية خلال الفترة من) –1983(1978، والفترة من (1993-1995) ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية :

- تأثير معدلات البطالة على التوظيف الذاتي في عينة الدراسة .
- زيادة معدلات البطالة أدت إلى زيادة معدلات التوظيف الذاتي لسعي العاطلين عن العمل لتأسيس وإنشاء أعمال خاصة بهم .
- العاملون ذوو المهارات والكفاءات المحدودة أكثر رغبة في تأسيس أعمال ذاتية أو أعمال خاصة بهم .
- العاملون أصحاب المهارات العالية أقل رغبة في التوظيف الذاتي .

2- دراسة : عبدالعزيز رفيق علي، " **تقييم رأس المال المخاطر في مصر** "، رسالة ماجستير ، قسم السياسة العامة والإدارة ، كلية العلاقات الدولية والسياسات العامة ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة 2015م.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول فوائد مؤسسات رأس المال المخاطر العامة على الاقتصاد المصري من خلال خلق فرص العمل ، والتي تعمل على الحد من مشكلة البطالة بالدولة إضافة إلى فوائد أخرى لشركات رأس المال المخاطر والتي من بينها التأثير الإيجابي لرأس المال المخاطر على عمليات البحث والتطوير والتي يمكنها مساندة وتقديم الدعم الملائم لشركات رأس المال المخاطر .

وتو صلت الدراسة إلى أن صناعة رأس المال المخاطر في مصر صغيرة جدا ولكن إمكاناتها واعدة نتيجة السوق الواسع في مصر لزيادة عدد السكان داخل الدولة ، وتحتاج هذه الصناعة إلى الاستفادة من هذه الميزة من خلال تشجيع مشروعات ريادة الأعمال ، وتشجيعها على النمو، إضافة إلى أن شركات رأس المال المخاطر لها أهمية كبيرة في تمويل المشروعات الريادية في مصر.

3- دراسة : فولارين أوغونلانا**2018**FolarinOgunlana**,**:

Folarinogunlana :" **The Role Enterprenership as the Driver of Economic Growth** ", Thesis , Business ,Management ,Centria University of Applied Science April 2018 .

هدفت الدراسة إلى بحث دور ريادة الأعمال كمحرك للنمو الاقتصادي خلال فترات الركود الاقتصادي ، بهدف دراسة دور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل والقيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى أن ريادة الأعمال تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية ولذلك توصي الدراسة بضرورة تشجيع الشباب على القيام بالمشروعات الريادية ، وتشجيع ودعم مشروعاتهم الريادية من قبل الدولة ، لأن مثل تلك المشروعات تؤدى إلى خلق فرص العمل والحد من مشكلة ارتفاع معدلات البطالة.

4-أحمد جمال خطاب ، وحازم حسانين محمد ، " **فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز استراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030** " ، المجلد الحادي عشر ، العدد الأول الجزء الثاني ، كلية التجارة، جامعة قناة السويس2020 .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 ،لكون مشروعات ريادة الأعمال تزيد من خلق فرص العمل ، وتحسين مهارات القوى العاملة ، كما تعمل على تشجيع الابتكارات التكنولوجية في معظم القطاعات الإنتاجية داخل الدولة ، وتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بمشروعات ريادة الأعمال يؤدي إلى التنمية الاقتصادية ، وزيادة الإنتاجية عن طريق تشجيع المنافسة ، وأظهرت الدراسة أن نشاط ريادة الأعمال له دور مهم في استمرار ديناميكية عملية التنمية المستدامة بمصر ، وتوصي الدراسة بتحفيز أنشطة ريادة الأعمال من خلال الإطارين التشريعي والمؤسسي والاجتماعي عن طريق كل من الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل وأنظمة التعليم والإعلام .

5-دراسة : محمد جمال عبدالله نجم ، **" دور حاضنات الأعمال وشركات رأس المال المخاطر فى تنمية المشروعات الريادية المبتكرة – دراسة الحالة المصرية "** ، رسالة ماجستير – كلية التجارة جامعة الأزهر بتاريخ 1442ه – 2021 م .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتطور حاضنات الأعمال ،وشركات رأس المال المخاطر وهل تستطيع أن تؤدي إلى تطور المشروعات الريادية في مصر ، مع بيان مدى ملائمة نظام التمويل برأس المال المخاطر ، وحاضنات الأعمال مع خصوصيات المؤسسات الريادية في مصر ، إضافة إلى دراسة أثر تنمية المشروعات الريادية في دعم تحقيق أهداف الاقتصاد القومي ، والمساعدة في حل مشكلاته، وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الريادية لها أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي لما لها من إمكانيات كبيرة تجعلها تستطيع توفير فرص العمل والحد من البطالة ، وتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي، وتوصي الدراسة بضرورة دعم الدولة للمشروعات الريادية من خلال تطوير البنى التحتية الملائمة للمشروعات الريادية ، مع بذل كافة الجهود لتنمية هذه المشروعات.

6- دراسة : مها محمد ربيع أحمد جاد ،**" دور المشروعات الريادية في الحد من مشكلة البطالة بالتطبيق على مصر "** ،رسالة ماجستير – كلية التجارة (بنات) جامعة الأزهر بتاريخ 1442ه - 2021 م هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مشروعات ريادة الأعمال في مصر ومدى إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية في مجال ريادة الأعمال وقدرتها على الحد من البطالة في مصر، وقد توصلت الدراسة إلى قدرة المشروعات الريادية في توفير فرص العمل ، وجاءت أهم توصيات الدراسة أنه يُعتقد أن زيادة مشروعات ريادة الأعمال ستكون أفضل بديل يمكن أن تستثمر فيه الحكومة من أجل خلق فرص أفضل للشباب وكسب ثمارها على المدى الطويل من خلال تبني سياسات قومية تستهدف دعم وتشجيع مشروعات ريادة الأعمال لتقوم بدور أكبر في التنمية الاقتصادية ، وتشجيع رواد الأعمال على استثمار أفكارهم في مشروعات تساهم في لمواجهة البطالة .

المساهمة لهذه الدراسة : تناولت هذه الدراسة ريادة الأعمال والفقر في مصر، ومدى إمكانية مساهمة الأعمال الريادية في الحد من أسباب مشكلة الفقر في مصر .

خطة الدراسة : تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : اقتصاديات ريادة الأعمال وواقعها في مصر .

المبحث الثاني : دراسة الفقر في مصر خلال الفترة من 2000- 2021.

المبحث الثالث : مداخل ريادة الأعمال كآلية للحد من أسباب الفقر في مصر: دراسة تطبيقية .

المبحث الأول: اقتصاديات ريادة الأعمال وواقعها في مصر

مشروعات ريادة الأعمال هي مشروعات جديدة تقوم من أجل استثمار فرص جديدة من خلال إنتاج سلع أو خدمات لم تكن موجودة من قبل، كما يمكن أن تساهم تلك المشروعات في تحديث إمكانيات لمنتجات قائمة بالفعل من خلال إيجاد تكنولوجيا حديثة تكون قادرة على زيادة كميات الإنتاج أو زيادة جودة المنتجات الموجودة بالفعل ، بالإضافة إلى تقديم الحلول الملائمة التي قد تواجه طرق الإنتاج التقليدية وإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه العمليات الإنتاجية للشركات القائمة بالفعل، بالتالي فإن مشروعات ريادة الأعمال لها دور حيوي يمكن توضيحه من خلال كونها مشروعات تتصف بقدرتها الكبيرة على تحويل المزايا النسبية للإنتاج داخل الدولة ، والتي يمكن اعتبارها مزايا طبيعية منحها الخالق للإنسان بدون تدخل منه في إنتاج مثل الموارد الطبيعية وتحويل هذه الموارد من خلال إكسابها صفة المزايا التنافسية وجعلها قادرة على المنافسة مع المنتجات الأخرى محليا وخارجيا.

أولاً : تعريف نشاط ريادة الأعمال

يعرف نشاط ريادة الأعمال بأنه أي نشاط اقتصادي يهدف إلى خلق قيم مضافة للأفراد والمجتمع وذلك باستغلال الموارد المتاحة التي تعمل على توظيف الفرص الاستثمارية المختلفة في مجالات ابتكارية حديثة في أسواق السلع والخدمات وتحمل مخاطر الدخول في مثل هذه المجالات الجديدة[1].

ثانياً: خصائص ريادة الأعمال

تتميز مشروعات ريادة الأعمال بتبني عمليات اختيارية تخضع وفق إرادة الإنسان، وتحدث على مستوى المنظمات الفردية في أغلب الأحيان، كما تتضمن عمليات أكثر ديناميكية وتوسع وشمول عن المشروعات التقليدية ، كما أنها تتصف بالذاتية كونها تنبع من داخل الشخص الريادي نفسه، وتتضمن متغيرات عديدة تسبق إنشائها ، وتتوقف بشكل كبير على الأوضاع التي تتأثر من خلالها بالأوضاع المبدئية للمشروع الريادي [2].

ثالثاً: صفات الشخص رائد الأعمال : من أهم صفات الشخص رائد الأعمال ما يلي[3] :

1- القدرة على الابتكار والتجديد بما يعنى قيامه بإنجاز أعمال لم تكن موجودة من قبل أو التجديد في أساليب الإنتاج التقليدية وجعلها أدوات إنتاج أكثر حداثة وجعلها قادرة على إنتاج منتجات بكميات وفيرة أو إنتاج منتجات أكثر جودة وكفاءة لجعلها قادرة على المنافسة مع المنتجات الأخرى المنافسة لها .

2- الشخص رائد الأعمال شخص موهوب من خلال صحة وسلامة توقعاته عن المستقبل ومعرفته بالطرق الإنتاجية التي تحقق له أرباحا إنتاجية كبيرة .

3- كما يتصف أيضا بقدرته على تحمل المخاطر الناشئة عن الدخول في مجالات إنتاجية حديثة لم تكن موجودة من قبل ، مما يؤدى إلى تحقيقه أرباحا كبيرة نتيجة تحمله لعنصر المخاطرة تلك التي تحيط دائما بالأنشطة الإنتاجية الحديثة .

4- الثقة بالنفس والتي تعتبر من أهم صفات رائد الأعمال من خلال قيامه بإنجاز الأعمال التي يعجز غيره عن القيام بها .

5- الحاجة إلى الإنجاز حيث يكون رائد الأعمال متفوقا دائماً في اختياره للفرص المناسبة له .

كل الصفات السابقة وغيرها تجعل الشخص يتصف بأنه رائد أعمال (المنظم كما يعبر عنه شومبيتر من خلال كتابه الرأسمالية والاشتراكية) [4].

كل ما سبق يحدد الصفات اللازم توافرها في رائد الأعمال حتى يصبح قادراً على تحقيق أهدافه المختلفة والتي من أهمها تحقيق الأهداف الخاصة برائد الأعمال . أما بالنسبة لمخرجات العملية الإنتاجية للمشروعات الريادية فلابد من دراسة التكاليف والعوائد بالنسبة لمشروعات ريادة الأعمال كما يلي :

1- تكاليف المشروعات الريادية :

في بداية أي مشروع سواء كان هذا المشروع ينتج منتجات مبتكرة أو ينتج منتجات تقليدية فإن هيكل التكاليف في بداية المشروع يكون مرتفعا في بداياته الأولى للإنتاج وهذه المرحلة يطلق عليها اسم مرحلة بدء المشروع ، وفى هذه المرحلة لابد من توفير التمويل المناسب والكاف للمشروع الريادي عن طريق أساليب التمويل الخارجية المختلفة سواء عن طريق المؤسسات المصرفية المختلفة والتي تشمل أيضا الصناديق الائتمانية التي تساعد مثل تلك المشروعات على الدخول في سوق الإنتاج داخلياً ، أو خارجياً ، وفى هذه المرحلة لا توجد أي عوائد يحصل عليها المشروع الريادي وهي فترة قد تطول أو تقصر تبعا لنوع المخرجات (السلع والخدمات) التي يقوم بإنتاجها المشروع الريادي، ويمكن تصنيف التكاليف المختلفة للمشروع الريادي إلى تكاليف خاصة يتكبدها رائد الأعمال ، أو تكاليف يتحملها المجتمع ككل مثل توفير النقد الأجنبي المباشر لمثل تلك المشروعات من البنوك المختلفة ، وتتحمل توفيرها في هذه الحالة الدولة ، وهذا يتوقف على دعم الدولة بكافة مؤسساتها للمشروع الريادي[5] .

2- عوائد المشروعات الريادية : ويمكن تقسيم تلك العوائد إلى قسمين هما [6]:

أ – عوائد خاصة برائد الأعمال وهو الشخص المبتكر أو صاحب فكرة المشروع ، وهذه العوائد لا تظهر في الفترة الأولى (فترة بدء إنشاء المشروع) ، لكنها تبدأ في التحقق بعد بدء المشروع في الإنتاج وتسويق هذا الإنتاج وبيعه بعد ذلك داخليا (للإنتاج المحلي) أو للخارج (تصدير المنتج خارجياً) .

ب – عوائد اجتماعية للمشروع : وهذه العوائد تشمل العوائد الاجتماعية للمجتمع ككل والتي تتحقق بعد إنشاء المشروع الريادي بشكل مباشر وأهم هذه العوائد هي توفير فرص العمل المناسبة للقوى العاملة داخل المجتمع ، وتوفير مثل هذه الموارد البشرية المناسبة للمشروع الريادي ، لأنه توجد عدة شروط لابد من توافرها في العنصر البشري الذي يريد أن يلتحق بالعمل في أي من المشروعات الريادية ، ومن أهمها حصول العامل على قدر من التعليم والتدريب المناسبين للعمل في المشروع الريادي ويقع هذا الشرط على عاتق كل من وزارتي التعليم والتعليم العالي لتوفير مثل هذه الكوادر القادرة على العمل في مثل تلك المشروعات الريادية من خلال الارتقاء بمستوى الخريجين من الجامعات أو المعاهد التعليمية المختلفة ، أو من خلال عمل دورات تدريبية مختلفة لخريجي الجامعات والمعاهد لكي يستطيعوا العمل في هذه المشروعات وهذه مسئولية تضاف لمؤسسات التدريب والتدريب التحويلي داخل الدولة ، وإذا لم تتوفر مثل تلك القدرات الإنتاجية في العمالة المحلية فيمكن انتداب العمالة من الدول الأخرى لفترة زمنية معينة حتى يتم توفير الكوادر والكفاءات العمالية المطلوبة للعمل في هذه المشروعات ، وهذا شرط ضروري لزيادة مهارات القوى العاملة وللحد من مشكلة البطالة مع عدم إلحاق العمالة الأجنبية للعمل في المشروعات الريادية لفترات طويلة بل يتم الاستفادة منهم لفترات قصيرة ، ثم يتم الاعتماد بعد ذلك على العمالة المحلية للحد من مشكلات البطالة داخل الدولة وعدم تعميق هذه المشكلة.

ومن ضمن العوائد الاجتماعية للمشروعات الريادية تحقيق التوازن الخارجي للدولة من خلال سياستين هما[7]:

أ – إما إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات الخارجية (إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات الخارجية المنافسة) .

ب – أو إنتاج منتجات تكون قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية بالخارج من خلال تشجيع الصادرات .هاتان السياستان اتباع أيهما بالشكل الصحيح يؤدي إلى تخفيض حجم العجز في ميزان المدفوعات للدولة وإحداث التوازن الخارجي بين الصادرات والواردات أو حتى زيادة الصادرات.

رابعاً: الفرق بين المشروعات الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

عند القيام بالدراسة والبحث عن أهم مفاهيم مشروعات رأس المال الريادي قد يتبادر إلى الذهن السؤال عن التفرقة بين كل من مشروعات رأس المال الريادي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهل توجد أهمية لدراسة أهم هذه الفروق في دراستنا الحالية وما هي أهمية ذلك في تلك الدراسة والتي يرى الباحثان أهمية الإجابة على هذا السؤال لعدة أسباب من أهمها أن المؤسسات الداخلية أو المحلية أو الدولية عليها أن تعرف ماهي مشروعات رأس المال الريادي داخل الدولة وأي المشروعات خارج هذا التقسيم حتى تستطيع تلك المؤسسات المحلية أو الدولية تقديم يد العون والمساعدة لمثل تلك المشروعات سواء عن طريق القروض أو الإعانات أو مساعدتها تسويقيا وإنتاجيا بعد قيام مثل هذه المشروعات بالإنتاج الفعلي للسلع والخدمات ومدى ضروريتها للمجتمع المحلي أو الإقليمي أو حتى على النطاق الدولي ، ويمكن التمييز بين كل من مشروعات رأس المال الريادي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال ثلاث سمات تمتاز بها مشروعات رأس المال الريادي عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن إجمالها فيما يلي[8]:

1- مدى قدرة المشروع على تقديم ابتكارات جديدة في المجال المتخصص به ، وهذه الابتكارات يمكن تصنيفها إلى عدة تصنيفات هي :

أ- تقديم المشروع الريادي لمنتج جديد لم يكن موجوداً من قبل بما يمكنه من كسب قدرات ومزايا تنافسية لا توجد لأي من المشروعات الأخرى (بمعنى احتكار إنتاج منتج جديد نتيجة للسبق في إنتاجه) .

ب- استخدام أسلوب إنتاجي جديد على استخدام أدوات إنتاجية وتكنولوجية حديثة ،وهذه الأدوات قد تنتج منتجات تقليدية بكميات وبجودة مناسبين بما يكسب المشروع الريادي أيضا مزايا تنافسية حديثة غير متاحة للمنشآت المنافسة للمشروع الريادي .

ج- فتح أسواق (إتاحة المنتج لمستهلكين جدد) جديدة أمام منتجات المشروع الريادي وتحفيز وتشجيع المشروع الريادي في هذه الأسواق للمستهلكين على استخدام مثل هذه المنتجات .

2- القدرة على خلق ثروات جديدة حيث يتميز المشروع الريادي عن غيره من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التقليدية بإمكانية زيادة الثروات لصاحب المشروع بمعدلات كبيرة نتيجة ارتفاع معدل دوران رأس المال الريادي عن غيره من المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم التقليدية الأخرى .

3- درجة المخاطرة الكبيرة الموجودة لدى المشروعات الريادية وارتفاعها عن درجات المخاطرة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الأخرى ، بما يؤدي بالمشروع إلى جني أرباح كبيرة مقارنة بالأرباح التي تجنيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة التقليدية الأخرى .

أما الفرق بين الابتكار والريادية: المبتكر هو المخترع لمنتج أو خدمة معينة ترتبط بالشخص المبتكر وتحقق له مكاسبا مادية أو معنوية على المدى الطويل[9]،وأما الريادي فهو امتلاك شخص ما فكره ابداعية يستطيع أن يحولها إلى منتج أو خدمة ذات قيمة وتضيف قيمة جديدة للاقتصاد القومي[10] ، وبالتالي فإن الشخص الريادي هو من يبدأ المشروع ويمهد الطريق أما الآخرين بهذه الانطلاقة، وهو الشخص المبادر إلى الفكرة الخلاقة والسياق إلى تخطيط مشروع يقوم على أفكار مبتكرة وجديدة ترتكز على التطوير والمخاطرة إضافة إلى الربح، والشكل رقم (1) التالي يوضح الخصائص المميزة بين المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة.

شكل رقم (1)
الخصائص المشتركة بين المشاريع الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على: عبد الله عبد الرحمن البريدي، أحمد صالح التويجري ، " **فك الاشتباك الاصطلاحي بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة معالجة مفاهيمية تطبيقية** " ، المجلة العربية للإدارة ، مج 42 ، ع2، يونيو 2022 ، ص300.

مما سبق يستنتج أن: المشروع الريادي يمكن أن يكون صغيراً أو متوسطاً ، أما المشروعات الصغيرة والمتوسطة التقليدية لا يمكن أن يطلق عليها أنها مشرعات ريادية إلا إذا كانت بها ثلاث خصائص أساسية وهي القدرة على الابتكار - وإمكانية تحقيق الثروات بشكل سريع - القدرة الكبيرة على تحمل مخاطر العملية الإنتاجية .

أهمية التفرقة بين المشروعات الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

للتفرقة بين المشروعات الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الفوائد نذكر منها[11] :

1 – تحقيق التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة في المناطق الأكثر فقراً داخل الدولة عن طريق تشجيع الفكر الريادي وتنويع مصادر الدخل القومي داخل المجتمع .

2 – ما تضيفه المشروعات الريادية من إنتاج منتجات ذات جودة عالية وبتكاليف منخفضة مما يساعد على تحقيق المزايا التنافسية للمنتجات التي تنتجها المشروعات الريادية وفتح أسواق جديدة محليا وإقليميا ودوليا .

3- تشجيع الدولة للمشروعات الريادية عن طريق تقديم طرق التمويل اللازمة لها وتقديم البرامج التسويقية لمنتجاتها .

4- تتيح المشروعات الريادية فرصا عديدة لتنمية المرأة في الأماكن الأكثر فقراً أو المناطق النائية ، وبالتالي لابد من وجود تفرقة بين كل من المشروعات الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبالتالي يمكن التمييز بين كل من المشروعات الريادية الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعريفين التاليين: تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها استثمار صغير وأكثر أمناً وأكثر جدوى بما يحقق أرباحاً عادية ، أما المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة فهي عبارة عن مشروعات استثمار صغير وأكثر ربحاً ، وإدارته بشكل أكثر احترافية بصورة سريعة ومستدامة .

مما سبق يتضح أن المشروعات الريادية هي نوع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي تطبيق متقدم لفكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

خامساً: المنتجات التي تنتجها المشروعات الريادية :

يمكن تقسيم المنتجات التي تنتجها المشروعات الريادية إلى نوعين من المنتجات كما يلي[12] :

1 – **منتجات تقليدية** : والمقصود بها أنها منتجات ينتجها منتجون آخرون منافسون للمشروع الريادي ، وفى هذا النوع يكون المشروع الريادي متفوقا على منافسيه في الإنتاج من خلال إنتاجه

لمنتجات ذات جودة إنتاجية مرتفعة عن منتجات باقي المنافسين سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي .

2 – منتجات حديثة لها استخدامات حديثة : وهي منتجات يقوم بإنتاجها المشروع الريادي فقط لابتكاره لمثل تلك المنتجات ولا يوجد منافس له في الإنتاج وهذه المنتجات تنتج عن طريق أدوات وتكنولوجيا حديثة لم يصل لها أي من المشروعات الأخرى وتظل هذه المنتجات الابتكارية حقا للمشروع الريادي فقط لا يستطيع أي مشروع آخر أن ينافسه فيها من خلال قانون حماية الملكية الفكرية داخلياً وخارجياً ، وفى مثل هذه المنتجات يظل المشروع الريادي هو المنتج لمثل تلك المنتجات لفترة زمنية معينة ، وحتى تظهر لمثل تلك المنتجات بدائل آخري تكون قادرة على الإنتاج بنفس الكميات وبنفس الجودة للمنتجات التي ينتجها وابتكرها المشروع الريادي، وخلال فترة الإنتاج الأولى لمثل هذه المنتجات التي ينتجها المشروع الريادي كمنتج وحيد لها قبل أن يتم ابتكار أو اختراع منتجات تكون منافسة للمنتج الأصلي في هذه المرحلة يجني المشروع الريادي أرباحا كبيرة وتجعله متفوقا في هذا المجال على غيره من المشروعات الأخرى المنافسة له داخلياً وخارجياً .

سادساً: أمثلة على بعض المشروعات الريادية

أكبر موفر لفرص العمل هو القطاع الخاص في كافة قطاعات الدولة سواء كانت قطاعات زراعية أو صناعية أو خدمية ، كما توجد في داخل مصر العديد من الأمثلة على المشروعات الريادية، والتي من بينها جوميا ، وسوق دوت كوم ، وفيزيتا وأسواق كارفور وتطبيق أوبر وكريم لتأجير السيارات، ومجموعة العربي ، وأسواق بنده، وغيرها من المشروعات التي بدأت كمبادرات فردية من قبل أشخاص طموحين وأضحت اليوم تمثل رافدا كبيرا من روافد توفير الألاف من فرص العمل ، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وتخفيض معدلات البطالة داخل الدولة ، كما أن خلق فرص عمل كبيرة بالدولة له تأثيرات من خلال الإسراع بتحقيق معدلات نمو مرتفعة بالدولة لأن خلق مزيد من الوظائف يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والذى بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الإنتاج والذي يؤدي إلى زيادة التوظيف مرات أخرى وهكذا يزيد حجم الدخل القومي بفعل مضاعف الاستثمار[13]، فضلا عن ذلك هناك آثار اجتماعية إيجابية لمثل هذه المشروعات والتي من بينها[14] :

1 – تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد داخل المجتمع لأن مشروعات ريادة الأعمال قادرة على إحداث تنمية إقليمية وقومية شاملة ذات كفاءة كبيرة ، ويساعد مثل هذه المشروعات على ذلك كونها تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية داخل المجتمع

سواء كانت هذه الموارد موارد طبيعية أو موارد مصنعة أو حتى موارد بشرية ، كما تتميز مثل هذه المشروعات بأنها لا تحتاج إلى إنفاق حكومي كبير على مشروعات البنية الأساسية بصورة كبيرة ، مما يجعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية داخل الدولة.

2 – تساهم مثل هذه المشروعات في تشغيل المرأة (وبخاصة المرأة المُعيلة) ، وهو ما أوصت به مدير البنك الدولي مصر في الفترة الأخيرة كشرط مهم لاتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي ، إضافة إلى إدخال المشروعات الريادية العديد من الأشغال والوظائف التي تتناسب مع طبيعة المرأة المصرية (مثل المشروعات الخاصة بالمرأة فقط بزيادة تعاملاتها المختلفة بالمشروع الريادي مع غيرها من النساء) .

3- الحد من الهجرة الداخلية والخارجية : حيث تساهم مثل هذه المشروعات في التخفيف من هجرة الشباب والعقول من الدولة إلى دول آخري ، وبالتالي الاستفادة من مواهب ، وإمكانات وقدرات مثل هؤلاء الشباب للعمل داخل مصر وتحقيق أكبر استفادة ممكنة داخل حدود الوطن ، كما تعمل مثل هذه المشروعات على بناء طبقة متوسطة في القرى الريفية مما يحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن .

سابعاً: مشروعات ريادة الأعمال وقدرتها على خلق فرص عمل جديدة :

1 - للمشروعات الريادية مناح إيجابية عديدة على مستوى المشروع الريادي الفردي نفسه ، وعلى مستوى المجتمع ككل . المشروعات الريادية تؤدي إلى تعميق فكرة المبادرات الفردية لدى الأفراد بالمجتمع ، بالتالي تحقيق فكرة التوظيف الذاتي (المشروعات الخاصة) لدى أفراد المجتمع بصفة عامة ولدى الشباب العاطلين عن العمل بصفة خاصة . إن من أهم أسباب تقدم المجتمعات الغربية هو تنمية ما يعرف بالمشروعات الريادية المبتكرة لأساليب إنتاج أو منتجات جديدة لم تكن موجودة من قبل ، والتي تعرف بدورة حياة المنتج والتي تمر بعدة مراحل من أهمها ما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة البداية وهي تشمل بداية قيام المنتج المبتكر بابتكار وإنتاج منتج أو خدمة جديدة لم تقدم من قبل ولم يسبقه إليها أحد المنتجين الآخرين من قبل ، في هذه المرحلة يحقق المنتج أرباحا كبيرة جدا ناتجة عن احتكاره لإنتاج هذا المنتج إضافة إلى حصوله على عوائد وأرباحا كبيرة مقابل المخاطرة التي قام بها.

المرحلة الثانية: وتشمل بداية معرفة المنشآت الأخرى مدفوعة بدافع تحقيق الأرباح التي حصل عليها المنتج الأصلي لهذا المنتج ، ويتم ذلك عن طريق أن تصبح تكنولوجيا إنتاج هذا المنتج أكثر

انتشاراً بين كافة المنتجين لهذا المنتج حتى يصبحوا قادرين على إنتاج نفس المنتج بنفس الكميات أو أكثر من الكميات التي أنتجها المنتج الأصلي وبنفس جودة الإنتاج أو بجودة أعلى من المنتج السابق ، وفى هذه المرحلة يستخدم المنتجون المنافسون عوامل إنتاج كثيفة لإنتاج المنتج بالحجم والجودة المناسبين ، وبالتالي من ضمن عناصر الإنتاج المستخدمة عنصر العمل ، مما يخلق وظائف جديدة داخل المجتمع لم تكن موجودة من قبل ، مما يحد من مشكلة البطالة داخل المجتمع بصورة كبيرة .

المرحلة الثالثة: هي مرحلة انتشار المنتج وشيوع انتاجه بين عدد كبير من المنتجين ، وتبدأ الأرباح لهؤلاء المنتجين تنخفض بما فيها الأرباح الاحتكارية والأرباح مقابل المخاطرة التي كان يحصل عليها المنتج الأصلي ، وفى نهاية هذه المرحلة يبدأ المنتج الأصلي المبتكر لهذا المنتج البحث عن منتجات جديدة ريادية ومبتكرة تحقق له أرباحًا أعلى من الأرباح الحالية التي بدأت في الانخفاض ، وبهذه المرحلة تنتهي دورة حياة المنتج إما بعدم إنتاجه مرة آخري وإنتاج منتجات بديلة له أو إنتاج نفس المنتج بمواصفات وجودة أعلى من المنتج الأصلي حتى يحافظ المنتج الأصلي أو الريادي على الأرباح التي كان يحصل عليها قبل ذلك .

المرحلة الرابعة: انتهاء دورة حياة المنتج وخروجه من عملية الإنتاج واستبداله بمنتجات آخري سواء من قبل المنتج الأصلي أو من قبل منتجين آخرين له .

يتضح من خلال دورة حياة المنتج مدى وجود منافسة شديدة على الأرباح من جانب الشركات المنافسة للمنتج الأصلي وخاصة في المرحلة الثانية من دورة حياة المنتج مما يؤدى إلى زيادة حجم وجودة الإنتاج نتيجة زيادة حدة المنافسة بين المنتجين وبعضهم البعض داخل سوق الإنتاج الخاص بذلك المنتج وتحسين الجودة هذا يحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة ، ومهارات وكفاءات عمالية تكون قادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وهذا يتطلب زيادة جودة التعليم داخل الدولة ، والارتقاء بمستوى العمالة من خلال عمل دورات تدريبية للعمال الحاليين داخل الدولة ، أو القيام بعمل دورات تدريب تحويلية للعمالة التي لا تستطيع القيام بالإنتاج في ظل وجود التكنولوجيا المتقدمة[15].

وبالتالي يتضح أن المشروعات الريادية أحد أهم أسباب التقدم التكنولوجي السريع والمتطور بالدول الغربية نتيجة حدوث تقدم ملحوظ في التكنولوجيا ومهارات العمال المستخدمين في الإنتاج داخل هذه الدول .

2 – المشروعات الريادية تؤثر وتتأثر بالمجتمع المحيط بها من خلال ما يعرف بالروابط الأمامية والخلفية التي تؤثر وتتأثر بها المشروعات الريادية في المجتمع ، وفى هذا السياق توجد حالتان هما[16] :

أ – أن يكون المشروع الريادي منتجا لمنتجات وسيطة تدخل في منتجات آخري ، و يطلق على الروابط هنا الروابط الأمامية للمشروع الريادي ، وبالتالي المشروع الريادي يكون إيجابيا في خلق الوظائف من ناحيتين : الناحية الأولى هي خلق وظائف داخل المشروع الريادي نفسه ، والثانية هي خلق وظائف للمشروعات الإنتاجية الأخرى التي يمدها المشروع الريادي بالمنتجات الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية ، وهنا توجد ملاحظتان هما أنه قد تكون المشروعات الأخرى هذه مشروعات خارج الدول ، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الصادرات من هذه السلع إلى الخارج مما يحل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات وتوفير العملات الصعبة التي تحتاج إليها الدولة ، كما قد تكون هذه المشروعات مشروعات وطنية داخل الدولة مما يؤدي إلى تنمية هذه المشروعات وزيادة حجم القوى العاملة بها .

ب – أن يكون المشروع الريادي منتجا لمنتجات نهائية ، وفى هذه الحالة يحتاج المشروع إلى أدوات إنتاج وسيطة من المنشآت الأخرى ، وهذا ما يطلق عليه الروابط الخلفية للمشروع الريادي ، وهذه الروابط تشجع منتجي المنتجات الوسيطة على التوسع في الإنتاج وبالتالي خلق فرص عمل بها ، والحد من مشكلة البطالة داخل الدولة.

3 – تولد المشروعات الريادية قيما مضافة كبيرة داخل القطاعات الاقتصادية بالدولة من خلال أن هذه المشروعات تساهم في زيادة الدخل القومي ، وبالتالي فإنها تؤدى إلى زيادة حجم الاستثمار بصورة مضاعفة نتيجة عمل مضاعف الاستثمار ، وبالتالي حدوث تنمية متواصلة داخل المجتمع ، وتصبح من أهم الوسائل علاجاً لحدة مشكلة البطالة داخل الدول التي تعاني من انخفاض حجم المدخرات المحلية بها والتي تنشأ نتيجة انخفاض حجم الدخل الفردي داخل هذه الدول ، والتي تحدث نتيجة البطالة المقنعة داخل الوحدات الحكومية بالدولة أو نتيجة تفشي وانتشار البطالة السافرة بها ، ولعلاج ذلك لابد من العمل على تشجيع التوظيف الذاتي وخلق فرص عمل جديدة من خلال المشروعات الريادية تمشيا مع رؤية الدولة المصرية والقيادة السياسية والتي تهدف إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي ، رؤية مصر 2030 وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، والتي تبدأ من خلال علاج ، أو الحد من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب بالمجتمع.

ثامناً: معوقات المشروعات الريادية :

تواجه المشروعات الريادية مشكلات عديدة من أهمها[17]:

1- مشكلة التمويل: لا تستطيع مثل هذه المشروعات الاضطلاع بتمويل أنشطتها الإنتاجية وخاصة في فترة بدء الإنتاج، وعدم إقبال البنوك وصناديق ومؤسسات التمويل التقليدية ، ويمكن استخدام أساليب التمويل الإسلامي للتغلب على هذه المشكلة وقد نجحت هذه الأساليب في تمويل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD وكذلك نظام الوقف في تمويل المشروعات الريادية.

2- عدم وجود استراتيجية واضحة للعمل: حيث تغيب الرؤية الواضحة الخاصة بالعمل والاستراتيجيات المتبناة للهدف.

3- الإجراءات الحكومية المرتفعة : وكذلك عدم توافر الأنظمة والقوانين التي تهتم بتنظيم عمل المشروعات الريادية.

4-النقص في البنية الأساسية: يمثل عائقاً أما تأسيس ونمو المشروعات الريادية و توفير العاملة الماهرة والملائمة لها .

5-ضعف استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة : لأن أصحاب المشروعات الريادية يعتمدون على أنفسهم في معظم العمليات الإدارية والفنية والتكنولوجية بالرغم من نقص الخبرات والمهارات في بعض هذه الجوانب وعدم رغبة الأفراد ذوي المؤهلات والكفاءات في العمل لدى المشروعات الريادية وعدم رغبة المدير المالك في تعيين أفراد ذوي مهارات ومستوى علمي أعلى منه،

6- ضعف التسويق والمنافسة : خاصة مع المشروعات الكبرى المتطورة، وعدم وجود نظم معلومات كافية وعدم القدرة على الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق والموردين وتقنيات التشغيل والتصميمات الجديدة واللوائح والمعايير، إضافة إلى انخفاض مستويات الإنتاجية وفكرة التصدير غير واردة في بعض المشروعات نظراً لصغر حجمها وخاصة في بدايتها،

7-سوء تقسيم حصص الملكية: والاختلافات الجوهرية في المشروع بين الرواد المؤسسين ، وقوانين العمل ونظم الترقية وفلسفة تفويض المسئوليات غير الواضحة[18].

تاسعاً: رأس المال الريادي والنمو الاقتصادي :

استقطب مجال ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي اهتمام العلماء منذ أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلا أن معظم الدراسات التي تناولت تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي قد تم نشرها خلال الفترة 2012-2017 ، مما يشير إلى أن هذه العلاقة هي مجال بحثي

حيوي من قبل العديد من العلماء، وترى العديد من الدراسات التي تناولت تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي أن ريادة الأعمال تؤثر بشكل معنوي على النمو الاقتصادي، بل إن بعضها رأي أن ريادة الأعمال هي محرك النمو الاقتصادي الأساسي، وليس التقدم التكنولوجي أو الاستثمار في رأس المال البشري في حد ذاته، حيث يظهر رواد الأعمال في مركز عملية النمو[19]، فجوهر النمو الاقتصادي هو عمل الأفراد الذين هم على استعداد لتحمل المخاطر في مقابل الأرباح المتوقعة، وهذه النتائج يمكن تطبيقها على الدول في أي مرحلة من مراحل التنمية، وبالرغم من أن الاقتصاد حدد ثلاثة أنواع من رأس المال التي تقود النمو الاقتصادي وهي : رأس المال المادي، رأس المال البشري، ورأس المال المعرفي، فإن رأس المال الريادي يعد أحد العوامل المهمة أيضا في تشكيل الأداء الاقتصادي ودافعا للنمو الاقتصادي باعتباره أحد العوامل التي تؤثر على بيئة الاقتصاد وتشكله بطريقة تساهم في خلق شركات جديدة، فالدول التي لا تملك إلا القليل من رأس المال الريادي قد تواجه صعوبات في عملية التنمية[20]. كما في الشكل رقم (2) القادم.

شكل رقم (2)
مكونات النمو الاقتصادي

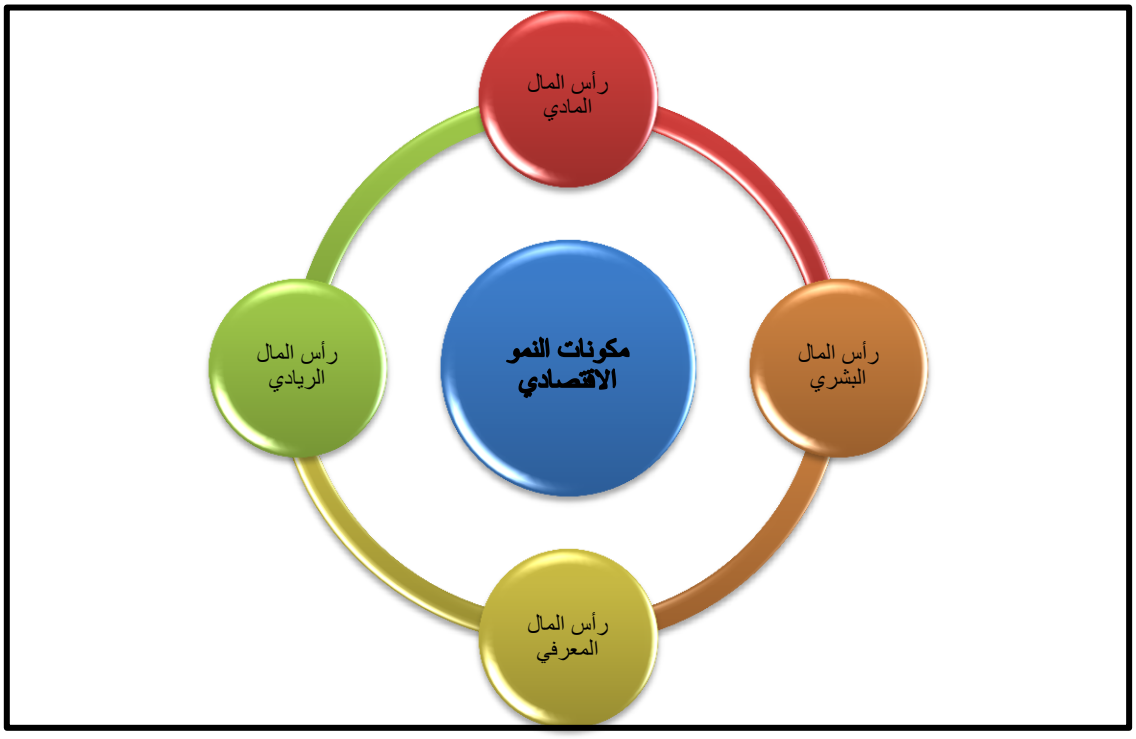

المصدر: إعداد الباحثان

يعتبر توفير رأس المال لجعل فكرة مشروع حقيقة على أرض الواقع العائق الأكبر أمام غالبية الراغبين بامتلاك المشاريع الريادية، وبشكل أكبر بين فئة الشباب، وهذه ما هي إلا ذريعة يختبئ

خلفها المؤمنون بها للبقاء في منطقة الراحة التي اعتادوا عليها، أما الحقيقة فهي أن وجود "رأس ريادي "محترف أهم بكثير من وجود "رأس مال" مغامر .الدليل على ذلك هو أن الكثير من المشاريع الناشئة فشلت ليس لغياب رأس المال، بل لغياب واحد أو أكثر من عناصر نجاح المشاريع الريادية، وبالمقابل، نجد مشاريعاً بدأت بخطوات بسيطة وبدون رأس مال ووصلت إلى تجارب استثنائية وأصبحت مضرب المثل،فرأس المال الريادي لديه العناصر التالية بنسب متفاوتة، وهي ما يحتاجه نجاح المشاريع الريادية واستدامتها[21]:

1- رغبة حقيقية وإصرار نحو تحقيق النجاح.

2- آلية تفكير إبداعية وقرار سريع ومرونة في التغيير .

3- خبرات عملية متراكمة.

4- مبادئ ومعلومات نظرية عن ريادة الأعمال .

5- خريطة طريق تطبيقية .

6- علاقات مفيدة مع أصحاب العلاقة .

ومستوى النجاح في المشروع يرتبط طردياً مع قوة توفر هذه العناصر. وإن وجود هذه العناصر كفيل بتذليل الصعوبات التي يواجهها رائد الأعمال في مشواره نحو الريادة، فأي مشكلة لها حل، بالتفكير الجماعي، والمرونة في التغيير، والخبرات السابقة... أما توفر رأس المال أثناء غياب الرغبة نحو النجاح، أو بطء اتخاذ القرارات، أو في ظل عدم وضوح الرؤية ... فسوف يستنزف رأس المال حتى ينتهي المشروع بالفشل، كما أن وجود "رأس الريادي" وخطواته المدروسة قادرة على توفير رأس المال اللازم عند الحاجة، عبر اتباع عدة استراتيجيات، كبناء المشروع على خطوات صغيرة مستمرة، تقديم نموذج عمل أولي مثبت، التمويل التدريجي، التمويل من عدة مصادر... أما وجود رأس المال فهو ليس كفيلاً بإيجاد "رأس الريادي" القادر على توظيف رأس المال في سبيل تحقيق النجاح، وبالطبع؛ حبذا لو توفر العنصران، رأس المال المادي ورأس الريادي، لكن إن لم يتوفر الأول، فوجود اللاحق يكفي، وفي حال كان لديك فكرة مشروع تحتاج لرأس مال، وليس لديك رأس المال، فبكل بساطة، إما تعلّم عن ريادة الأعمال بشكل كافٍ، أو غير فكرتك لما يتناسب مع وضعك حالياً، أما البقاء في حالة عجز عن الحركة والتغيير فهذا ليس من صالحك، ولا تتوقع أن تفتح لك نافذةً من السماء يوماً ما وترسل لك الأموال التي تحتاجها[22].

عاشراً: واقع مشروعات ريادية الأعمال في مصر:

زيادة الحاجة إلى وجود المشروعات الريادية والابتكارية لدورها المهم والحيوي لعلاج مشكلات مزمنة في الاقتصاد المصري مثل بطالة الشباب وخريجي الجامعات ، ارتفاع معدلات

الفقر بالمجتمع، وتعتبر المشروعات الريادية من أفضل الطرق لعلاج مثل هذه المشكلات المزمنة ، بالإضافة إلى أنها من أهم الوسائل التي تؤدي إلى تغيير النظرة السلبية ، والتي تزيد من تعلق خريجي الجامعات والمعاهد العليا بالتوظيف الحكومي ، واتجاه الشباب إلى التوظيف الذاتي، والتي تعمق من خلق فرص عمل جديدة بين الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، وخلق فرص عمل بينهم ، وهو ما يؤيد مثل هذه المشروعات على حل مشكلة البطالة بين الخريجين ، والتي بلغت نسبتها 33 % عام 2019 [23].

إضافة لما سبق ذكره فإن المشروعات الريادية أدت إلى زيادة اهتمام الفئات المختلفة من الشباب داخل المجتمع المصري ، حيث زادت نظرتهم الإيجابية للمشروعات الريادية من خلال أن حوالي 30 % منهم ينتابهم الخوف من الدخول في مثل هذه المشروعات الريادية ، بينما 46 % منهم يفضلون المشروعات الريادية عن الدخول في العمل في مجالات آخري ، وبالتالي تتكون لديهم الرغبة والقدرة على أن يكونوا رجال أعمال ، كما أن الشباب من عمر 25 عاما ، 34 عاما هم المجموعة الأكثر احتمالا للقيام بمشروعات ريادية، ويمثل تطور نشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة في الفترة (2008-2021) [*]مؤشرا على تطور ريادة الأعمال في مصر فقد سجل متوسطا قدره 9.15% بحد أدنى 6.8% عام 2011 و 14.3% كحد أقصى في عام 2016 ، وفي عام 2019 سجل 6.9% في تراجع ملفت للنظر ومع ذلك فقد تزايد إلى 11.3% عام 2020، ثم ما لبث أن تراجع إلى 9.2% عام 2021 كما في الجدول رقم (1) التالي[24] :

جدول رقم (1)
تطور معدل نشاط ريادة الأعمال المبكرة في مصر خلال الفترة (2008-2021)

السنوات	نشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة في مصر (%)
2008	13.1
2009	7
2010	7.2
2011	6.8
2012	7.8
2013	7.1
2014	7
2015	7.4
2016	14.3
2017	13.25
2018	9.8
2019	6.9
2020	11.3
2021	9.2

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على أعداد مختلفة من تقرير The Global Entrepreneurship Monitor (GEM)

أما بالنسبة لوضع مصر في مؤشر ريادة الأعمال حققت مصر المرتبة 5 عربيا ، والمرتبة 26 عالميا عام 2020 مقارنة بالمرتبة 9 عربيا ، والمرتبة 32 عالميا في عام 2019 [25]، وفقا لبيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال تبين أن توزيع مشروعات ريادة الأعمال في 2020 في مصر على القطاعات التالية الزراعة 7% والتصنيع 1.13 % والنقل بنسبة 3.4 % والجملة والتجزئة بنسبة 3.54 % وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 4.0 % والتمويل بنسبة 8.1 % والخدمات الاحترافية بنسبة 6.0 % والخدمات الإدارية بنسبة 5.1 % والخدمات الاجتماعية وفي مجال الصحة والتعليم 1.8 % وخدمات المستهلك الشخصية بنسبة 1.9 % .

مما سبق يتضح : أن الإطار العام لريادة الأعمال في مصر، لا يزال ناشئا، ويعتبر فرصة أمام الجميع وخاصة الشباب القادمين بأفكار جديدة ومبتكرة وعملية للتعبير عن إبداعاتهم وأفكارهم وتطلعاتهم، ولقد نما الاتجاه إلى تطور معدل نشاط ريادة الأعمال في السنوات، 2008 ،2016 و2017، ويرجع الباحثان انخفاض معدل أنشطة ريادة الأعمال خلال الفترة(2011- 2015) نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في مصر .

المبحث الثاني : دراسة الفقر في مصر خلال الفترة من 2000-2021

تعد ظاهرة الفقر متأصلة في القدم متطورة بتطور الفكر البشري، فهي تختلف من مجتمع إلى أخر ومن بيئة إلى أخرى لكن يبقى تفسيرها بالدرجة الأولى يعتمد على الجانب النقدي ، ولهذا نجد الكثير من الباحثين والمفكرين انصبت أبحاثهم على الدخل وإعادة توزيع الدخل وارتباطه بالإنفاق ومدى امتلاك البشر لشروط الرفاهية التي تدل على الفرص والخيارات المتاحة للأفراد والأسر من مستوى تعليمي ومشاركة حقوقية وما يعكسه ذلك من حرية وكرامة ، ومن هذا المنطلق سوف تتبنى الدراسة التعريف الذي جاء في تقرير التنمية البشرية العربية عام 2002 للفقر بأنه " عجز الإنسان أو جماعة من الناس في المجتمع عن إيجاد ما يوفر مستوى الكفاية في العيش " [26].

أولاً: التطور التاريخي لمفهوم الفقر

تطور مفهوم الفقر تطوراً سريعا من ارتباط الفقر بانخفاض الدخل الى الحرمان النسبي الى اخذ عامل الوقت في الاعتبار، ادراج احترام النفس وغيره من الجوانب التي ما تزال مثار الجدل ، حيث ازداد تركيز المجتمع الدولي على قضايا تخفيف الفقر في العقود الأخير فجاء في طليعة

أهداف برنامج التنمية المستدامة العالمي بحلول عام 2030[27]، والجدول رقم (2) التالي يوضح التطور التاريخي لمفهوم الفقر:

جدول رقم (2)
التطور التاريخي لمفهوم الفقر والمعالجة

م	الفترة الزمنية	مفهوم الفقر	المعالجة
1	فترة الستينات من القرن العشرين 1960s	فقر الدخل فقط	زيادة النمو الاقتصادي
2	فترة السبعينات من القرن العشرين 1970s	ـ توسيع مفهوم الفقر ليشمل حاجات أساسية كالصحة والتعليم . ـ التأكيد على الحرمان النسبي	النمو مع إعادة توزيع الدخل
3	فترة الثمانينات من القرن العشرين 1980s	ـ تضمين جوانب غير مالية (غير نقدية) كإدراج مفهوم العجز . ـ ادخال مفهوم الهشاشة كالتعرض للمخاطر أو القابلية للإصابة. ـ توسيع نطاق الفقر ليشمل مفهوم أسباب المعاش المستدام. ـ زيادة الدراسات عن المساواة بين الرجل والمرأة	ـ مشاركة أفراد المجتمع ـ زيادة المساواة بين الجنسين
4	فترة التسعينات من القرن العشرين 1990s	ـ ادخال مفهوم التنمية البشرية . ـ ادراج مفهوم الاستبعاد الاجتماعي. ـ التركيز على الحرمان المتعدد	الحديث عن الرفاهية
5	الألفية الثالثة 2000s	العولمة	اعلان الأمم المتحدة لأهداف الألفية الثالثة التنموية
6	بعد عام 2015	التركيز على مفهوم التنمية المستدامة	اعلان الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة 2030

المصدر: إعداد الباحثان بالرجوع إلى : علم الدين بانقا، "**سياسات وبرامج التمكين الاقتصادي** ". ، البرنامج التدريبي التفاعلي الإلكتروني عن بُعد، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 14-6-2021،ص ص 17-19 .

ثانياً: أنواع الفقر : يوجد أنواع متعددة للفقر على النحو الآتي[28]:

1- الفقر المدقع:- هو ذلك النوع الذي يكون فيه الفرد غير قادر على الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية بواسطة دخله ، وهو أشد أنواع الفقر ، والفقير فيه عرضه للهلاك (الموت).

2- الفقر المطلق:- هو النوع الذي لا يستطيع فيه الفقير بواسطة دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الضرورية كالمأكل والملبس والصحة والتعليم ، والفقير في هذا النوع يبقى على قيد الحياة لكن دون المساهمة في الاقتصاد.

3- الفقر النقدي:- هو النوع الذي يكون فيه الفقير غير قادر على تحمل النفقات ويعبر عنه " بمعدل الفقر".

4- الفقر متعدد الأبعاد:- يشمل الفقر متعدد الأبعاد عناصر غير مادية كعدم توافر الاحتياجات الأساسية من الخدمات العامة كالصحة والتعليم والمسكن المناسب[29].

5- الفقر النسبي:- هو النوع الذي يبرز الفروق في مستويات الموارد النسبية وعدم المساواة في توزيع تلك الموارد في المجتمع ، أي يمكن وصفه بأنه افتقار الفرد أو الجماعة إلى الموارد مقارنة بأفراد المجتمع الآخرين.

ثالثاً: تطور وضع الفقر في مصر خلال الفترة (1990- 2021):

سوف نتناول وضع الفقر في مصر من خلال مؤشرات الفقر كما يلي :

أ- تطور نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) لإجمالي الجمهورية خلال الفترة (2020/2019-1991/1990) [*]**:** نجد أن :

- خلال الفترة (1990-2000) كانت نسبة الفقراء في مصر كانت 24% عام (1991/1990) ثم انخفضت لتصل إلى 16.7% عام (1999/ 2000) وترجع زيادة معدلات الفقر خلال هذه الفترة (1990-2000) إلى بداية تطبيق برنامج الانفتاح الاقتصادي والذي أدى إلى تخفيض دور الدولة في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة نتيجة توقف الدولة عن تعيين الخريجين وارتفاع نسبة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وما أدى إليه ذلك من عجز في الموازنة العامة للدولة مع ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة ومن ثم تقويض جهود الحد من الفقر كما ساعد على زيادة هذه المشكلة تطبيق مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول عام 1990 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهو ما نتج عنه تطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر من 18.2 % عام 1982 إلى 24.3 % عام 1991 [30]، لكن نلاحظ أنه خلال الفترة من (1995 –1999) انخفضت معدلات الفقر من19.4 % إلى 16.7% وهذا يرجع إلى الجهود إلى قامت بها الدولة لتخفيض معدلات التضخم وقيام القطاع الخاص بدور أكبر في النشاط الاقتصادي مع نشاط الدولة في الاستثمارات الخاصة بالبنية الأساسية وهو ما أدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من 3.4% عام 1991إلى 6.1% عام2000 [31].

- خلال الفترة (2000-2010) شهدت هذه الفترة ارتفاع معدلات الفقر من 16.7% عام 1999 إلى 19.6% عام 2004 ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي من 6.1% عام2000 إلى 4.1% عام 2004، كما أدت زيادة معدلات التضخم من 2.4% عام (2002/2001) إلى 11.4% عام (2005/2004) مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر إلى 21.6% عام 2008 على

الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى 7.2% خلال نفس العام نتيجة سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع بشكل عادل[32].

- خلال الفترة (2011-2020) شهدت هذه الفترة اندلاع أحداث يناير 2011 حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي ودلل على ذلك ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض استهلاك الأسر سنويا من 19 ألف جنيه عام 2010 إلى 17.3 ألف جنيه عام للأسرة الواحدة في عام 2011 بما قفز بمعدل الفقر من 3.6 % عام 2008 إلى 26.29% عام 2013[33]، وفي عام 2014 بدأت الدولة الخطوات التدريجية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بناء على توجيهات صندوق النقد الدولي من خلال تعويم سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية بصورة تدريجية على أن يتم التحرير بالكامل عام 2016 بالإضافة إلى زيادة الضرائب وتخفيض حجم الدعم على الكهرباء والمحروقات ، وقد ترتب على هذه الإجراءات زيادة نسبة الفقر إلى 32.5% عام 2017 وفي عام 2019 كان لظهور جائحة كوفيد 19 التأثير السلبي على معدلات الفقر في مصر وواجهت مصر تلك الجائحة من خلال اتباع بعض السياسات التي من بينها تخصيص مبلغ 100 مليار جنيه لمواجهة الجائحة وتقديم المساعدات المالية للعمالة غير المنتظمة ورغم هذه الجائحة شهدت مصر انخفاضا في نسبة الفقر حيث بلغ عام (200/2019) 29.7% مقابل 32.5 عام (2018/2017) ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها القيادة السياسية من خلال تطبيق بعض المشروعات التي تؤدي إلى الحد من معدلات الفقر وتحسين مستويات المعيشة في القرى الفقيرة و الأماكن النائية ومن أمثلة هذه المشروعات المشروع القومي لتنمية الريف وهو ما يعرف بمشروع حياة كريمة[34] ، ثم أخذ الفقر في الارتفاع بعد تحرير سعر الصرف في 27 أكتوبر 2022، نتيجة التضخم والشكل رقم (3) التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (3)

نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر القومي في مصرخلال الفترة (2020/2019-2000/1999) %

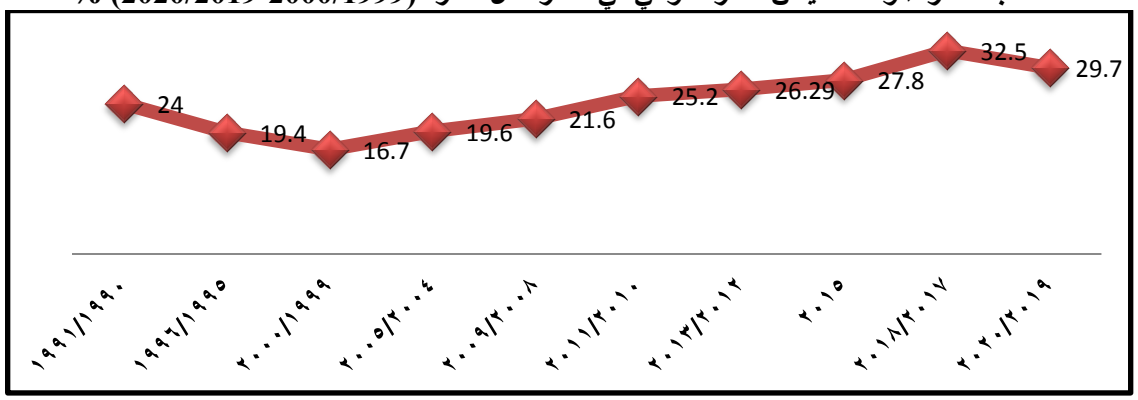

المصدر: إعداد الباحثان بالرجوع إلى : بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، سنوات مختلفة.

بتحليل الشكل رقم (3) السابق يتضح التالي: نسبة الفقراء عام 2018/2017 هي الأعلى مقارنة بالسنوات السابقة حيث تصل إلى 32.5% ، و زادت نسبة الفقراء من 16.7% في عام 2000/1999 إلى 21.6% في عام 2009/2008 إلى 25.2% في عام 2011/2010 ثم 26.3% عام 2013/2012 ثم إلى 27.8% في عام 2015 ثم ارتفع إلى 32.5% عام 2018/2017 ثم انخفض بنسبة بسيطة لتصل إلى 29.74% عام 2020/2019، أما بالنسبة إلى الفقر المدقع فيوضح الشكل رقم (4) التالي تطور الفقر المدقع في مصر خلال الفترة(2000/1999 - 2020/2019).

شكل رقم (4)

تطور نسبة الفقراء المدقع في مصر خلال الفترة من(2000/1999 حتى عام 2020/2019) %

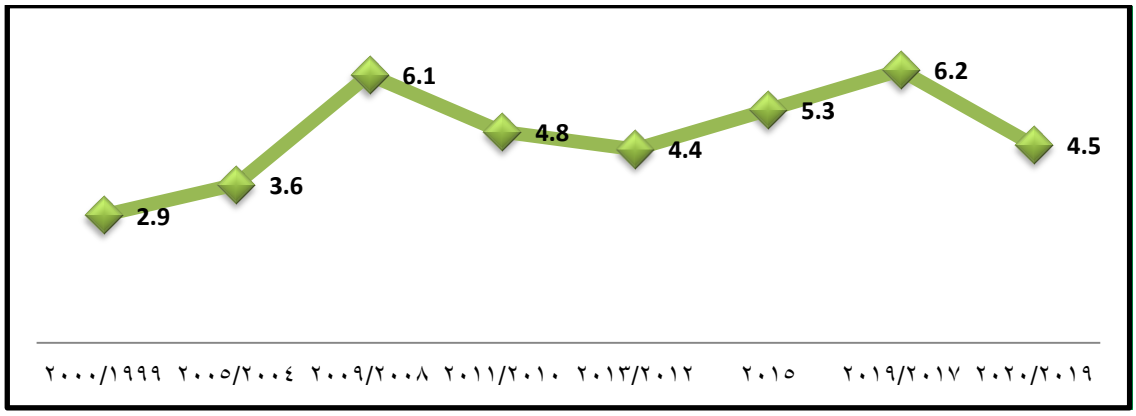

المصدر: إعداد الباحثان بالرجوع إلى : بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء –**مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك**، سنوات مختلفة.

شهدت الفترة (1999- 2009) زيادة في نسبة الفقر المدقع في مصر ثم أخذت في التراجع خلال الفترة (2009-2013) لكنها عاودت الزيادة لتصل إلى6.2% عام 2018/2017 ثم انخفضت عام 2020/2019 لتصل إلى 4.5% ، ويمثل خط الفقر المدقع في مصر 6604 جنيهًا للفرد في عام 2020/2019أي 550 جنيها للفرد في الشهر، بينما يمثل 10279جنيهاً هو قيمة خط الفقر القومي للفرد في نفس العام أي 857 جنيها للفرد في الشهر، وتحتاج الأسرة المكونة من أربعة أفراد إلى 3218 جنيها في الشهر حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية[35].

ب- التوزيع الجغرافي الفقراء في مصر خلال الفترة (2011/2010 - 2020/2019):

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن نحو 42.8 % من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء والسلع غير الغذائية، مقابل 23.1 % بريف الوجه البحري، وتقل تلك النسبة في حضر الوجه القبلي إلى (12.0 %)، 14.7 % منسكان المحافظات الحضرية فقراء، وشهد حضر وريف الوجه البحري وحضر الوجه

القبلي والمحافظات الحضرية ارتفاعاً في مستويات الفقر خلال الفترة (2015، 2020/2019)، بينما شهد ريف الوجه القبلي انخفاضاً في مستويات الفقر خلال نفس الفترة، وأكثر الفقراء في ريف الوجه القبلي حيث تمثل 43% من الفقراء على مستوى الجمهورية، بينما يعيش 26.4 % من السكان بها[36].

ج- توزيع الفقراء وفقا لبعض الخصائص:

1- الحالة التعليمية خلال الفترة (2018/2017 - 2020/2019) : بلغت نسبة الفقراء بين الأميين 35.6 % مقابل 9.4 %لمن حصل على شهادة جامعية في نفس العام، التعليم المنخفض هو أكثر العوامل ارتباطًا بمخاطر الفقر في مصر حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم[37].

2- الالتحاق بالتعليم: هناك تفاوت ضئيل بين نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي بين الذكور والإناث للأطفال غير الفقراء، وبينما نجد أن الإناث الفقراء هم الأقل إلتحاقاً بالتعليم و خاصة في السن من 6-18 سنة، وزادت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي بين عامي (2018/2017 و2020/2019)، وخاصة بين الإناث الفقراء، ولكن انخفضت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي وخاصة بين الإناث الفقراء، وقد يعزي ذلك إلى زيادة الفقر عام 2019/ 2021 [38].

1- حجم الأسرة : تزيد نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة فنجد أن ما نسبته - 7.5 % فقط من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها أقل من 4 أفراد عام 2020/2019 من الفقراء مقابل 7% في2018/2017 ، بينما تزيد تلك النسبة إلى 48.1 % للأفراد الذين يقيمون في أسر بها 6-7 أفراد عام 2020/2019، 80.6 % من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها 10 أفراد فأكثر هم من الفقراء عام 2020/2019 مقابل 75.8 % عام 2018/2017 [39].

2- قطاع العمل: شهدت نسبة الفقراء المشتغلين وفقاً للقطاع الاقتصادي 39.3 % من العاملين خارج المنشآت من الفقراء في مقابل 43.1 % عام 2018/2017 ، بينما تقل نسبة الفقراء إلى 15.6 % بين العاملين في القطاع الحكومي مقابل 19% في عام 2018/2017 أما توزيع الفقراء وغير الفقراء المشتغلين وفقا لقطاع العمل خلال الفترة (2018/2017 - 2020/2019) فقد بلغت 50.9 % من إجمالي الفقراء المشتغلين يعملون خارج المنشآت مقارنة بـ 30.2 % فقط من غير الفقراء ، وعلى الجانب الآخر 12.2 % فقط من الفقراء يعملون في القطاع الحكومي بينما تزيد تلك النسبة إلى 25.3 % من غير الفقراء، أما توزيع الفقراء وغير الفقراء المشتغلين وفقا لمدى الاستقرار في العمل خلال الفترة (2015 - 2018/2017) فأوضحت أن هناك ارتباطًا

وثيقًا بين الاستقرار في العمل وحالة الفقر حيث أن 18% من الفقراء المشتغلين يعملون عملًا غير دائم بينما تقل تلك النسبة إلى 20% فقط من غير الفقراء عام 2018/2017 ، 80% من غير الفقراء المشتغلين يعملون عملًا دائمًا بينما تنخفض النسبة إلى 64% بين الفقراء عام 2018/2017[40].

ثالثاً : أسباب الفقر في مصر : للفقر سواء في مصر أو غيرها من الدول النامية أو حتى المتقدمة العديد من الأسباب المتداخلة ومنها الأساسية والفرعية ، والتي تختلف من فئة إلى أخرى ومن منطقة جغرافية إلى أخرى ويمكن سردها في التالي[41]:

1- أسباب أساسية[*] :

أ- البطالة : يرتبط التشغيل والفقر بعلاقة عكسية حيث أنه كلما كان هناك تشغيل نقص معدل الإعالة العائلية وبالتالي زيادة تلبية الحاجيات والعكس صحيح، لكن الحالة المصرية كما يوضحها معدل الفقر والبطالة خلال فترة الدراسة (2000-2020) من خلال الشكل رقم (3) السابق والشكل رقم (5) التالي أنه على الرغم من انخفاض معدل البطالة في بعض السنوات إلا أن معدل الفقر آخذ في الارتفاع باستثناء عام 2019/ 2020 [42]، ويرجع الباحثان ذلك إلى انخفاض معدلات الأجور وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات الإعالة في مصر.

شكل رقم (5)
إجمالي معدل البطالة كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة في مصر من 2000وحتى 2021

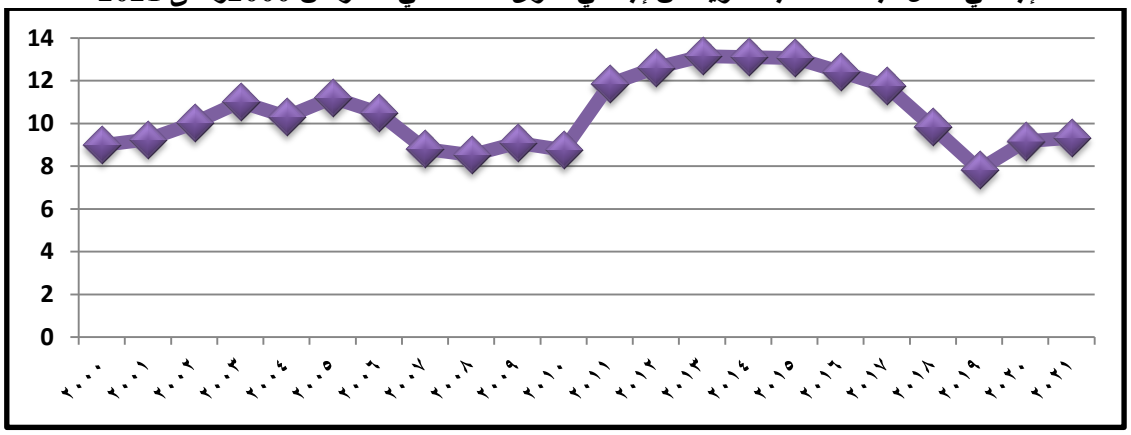

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

ب- التضخم : حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسرة – خاصة أصحاب الدخول الثابتة- وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل معظم متطلباتها، ونلاحظ ارتفاع معدل التضخم في مصر طبقا لأسعار المستهلكين حتى وصل عام

2017/ 2018إلى 29.5 % ثم عاود الانخفاض ليصل إلى 5.6 % عام 2021[43]، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى بعد تعويم الجنية في 27 أكتوبر 2022.

يتضح مما سبق : أن معدل التضخم ومعدل الفقر في مصر تربطهما علاقة طردية حيث بلغ أقصاهما في عام 2017/ 2018 ، ويلاحظ أن ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة يرجع إلى تطبيق مجموعة ضرورية من الإصلاحات الاقتصادية والتي كان من بينها تحرير سعر الصرف كما سبق ذكره ، وارتفاع معدل الفائدة الإسمي ، فضلا عن تخفيض قيمة الدعم على المحروقات، وارتفاع أسعار الكهرباء ، وإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة، وغيرها من السياسات والقرارات .

ج-سوء توزيع الدخل والثروات: إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤثر سلبا على زيادة وتفاقم معدلات الفقر، وهو ما حدث خلال الفترة التي سبقت ثورة 25 يناير 2011 فعلى الرغم من تحقيق مصر معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى 7% إلا أن التوزيع غير العادل للثروة لم يشعر بها المواطن المصري فهو نمو غير داعم للفقراء[44] .

د- انخفاض مستوى التعليم: أن انخفاض المستوى التعليمي يؤدي إلى ضعف وفقر الكم المعرفي مما يؤثر سلبا على الجانب النوعي وبالتالي يزيد انتشار الفقر في المجتمعات.

ه- انخفاض معدلات الأجور: تؤدي الأجور دوراً رئيسًا في سد حاجيات ومستلزمات الأسر ومصر وأغلب الدول النامية بها أجور متدنية تقارب خط الفقر المعتمد دولياً وبالتالي هي غير كافية للخروج من دائرة الفقر.

2- أسباب فرعية:

أ- حجم الأسرة: يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدل الإعالة إلى زيادة الأعباء وارتفاع نفقات الأسرة إلى ارتفاع حالات العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة مما يؤدي إلى حالة من العوز وهي أولى خطوات الفقر، وهو تم توضيحه سابقا.

ب-برامج التصحيح الهيكلي: تؤدي سياسات التصحيح الهيكلي في الغالب بإجراءات تزيد من معدل البطالة ورفع مستوى الأسعار نتيجة تحريرها وبالتالي هذه البرامج لها تأثير مباشر على اتساع نطاق ظاهرة الفقر ومصر قامت بالعديد من برامج التصحيح الهيكلي آخرها في 2019.

ج-الفساد والبيروقراطية :يؤدي كلًا من الفساد والبيروقراطية إلى زيادة ظاهرة الفقر للعديد من الأسباب، حيث يؤدي الفساد إلى ارتفاع تكلفة الخدمات العامة وتقليل جودتها، وإنخفاض نوعية البرامج الاجتماعية والتي تعمل على مكافحة الفقر كبرامج التعليم والصحة ، ويؤدي الفساد إلى إنخفاض احتمالات حصول الفقراء على وظائف في القطاعين العام والخاص لصالح أصحاب

الوساطة والمحسوبية ، بالإضافة إلى تشويه لعملية تخصيص الإنفاق العام من خلال تحيز الاستثمار في البنية الأساسية ضد المشروعات التي تساعد الفقراء ، والفساد يشجع على التهرب الضريبي ومنح الإعفاءات لصالح الأثرياء وذوي المناصب وجعل النظام الضريبي أقل تصاعدية مما يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل وإنخفاض الإيرادات الضريبية، والتي تؤثر أيضا على الفقراء من خلال ضعف قدرة الحكومة على الإنفاق الاجتماعي، أما البيروقراطية فتعرقل النمو الاقتصادي لكونها تؤدي إلى إبطاء وانجاز الأعمال[45]، هذه لمحة عن دور الفساد والبيروقراطية في زيادة حدة الفقر والشكل رقم (6) التالي يوضح الروابط بين الفساد والفقر.

شكل رقم (6)
الروابط بين الفساد والفقر

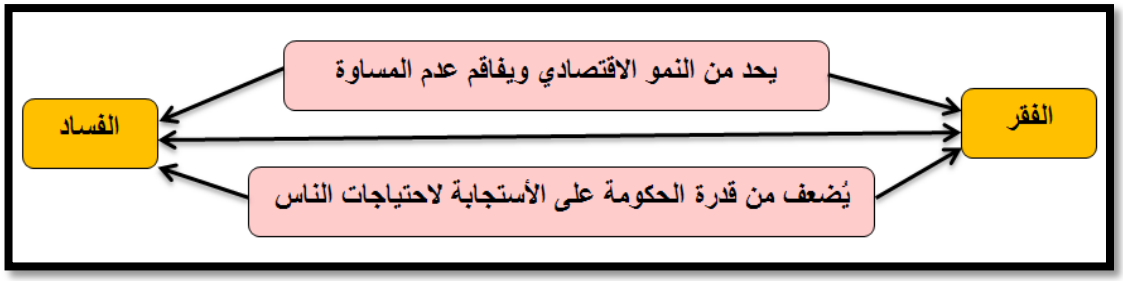

المصدر:UNDP، " تقرير الفساد والتنمية " قسم السياسات الإنمائية، نيويورك، 2008، نقلا عن (مجدي ماجد محمد حسين، " **أثر الفساد علي النمو الاقتصادي في مصر**" ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة–جامعة دمياط، المجلد الثالث–العدد الثاني–الجزء الرابع - يوليو202 ، ص 80).

رابعاً : أبعاد مشكلة الفقر في مصر :

تضح الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الفقر في عدة عوامل من أهمها[46]:

1- انخفاض القوة الشرائية للنقود .

2- انخفاض النشاط الاقتصادي الناشئ عن زيادة معدلات البطالة نتيجة انخفاض مستويات الإنتاج والاستثمار.

3- التوزيع غير العادل للدخول والثروات، إضافة إلى زيادة عدد السكان بنسب تفوق نسب الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي بصورة كبيرة.

4- انتشار الأمراض والأوبئة كنتيجة مباشرة لانخفاض الإنفاق على الصحة كنسبة من نسب الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة إلى تدهور وضع المرأة وعدم مشاركتها في النشاط الاقتصادي، بما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة في المجتمع، مع تفشي ظواهر العنف والإرهاب والتطرف داخل المجتمع.

المبحث الثالث: مداخل ريادة الأعمال كآلية للحد من أسباب الفقر في مصر : دراسة تطبيقية

ريادة الأعمال لها تأثيراً على مؤشرات الاقتصاد الكلي للدول من خلال تحفيز الاقتصاد بمشروعات جديدة صغيرة للشباب وتستقبل أيضًا فئات في المجتمع مثل ذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل وغيرها لتصبح قوة اجتماعية منتجة ومحفزة، وتخفيف الضغط عن الحكومات في إيجاد فرص العمل في الأجهزة الحكومية، كما أن هناك عوائدًا اقتصادية للحكومات من تشجيع ريادة الأعمال مثل ارتفاع حصيلة الضرائب في الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى العوائد الاجتماعية؛ مثل تقليل نسب البطالة وخفض معدلات الجريمة وتقليل نسب الهجرة، وهو ما تحتاجه مصر. مما سبق يحاول هذا المبحث الإجابة عن سؤال هو هل تستطيع المشروعات الريادية الحد من أسباب مشكلة الفقر في مصر؟، وهو ما سوف نتناوله في هذا المبحث :

أولاً: أهمية رأس المال الريادي في الاقتصاد والبيئة المصرية:

تؤدي ريادة الأعمال في الوقت الراهن دوراً كبيراً في دعم المشروعات الكبيرة ودعمها بالكثير من الخدمات والسلع المهمة، وتنشط مختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية منها والصناعية والتجارية والخدمية، وتساعد على الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار، يعتبر الابتكار والإبداع أعمدة رئيسية لبقاء منظمات الأعمال ، فالروح الإبداعية تجعل الشركات الناشئة تستغل الفرص المتاحة مما يدعم المنافسة في الأسواق، و تمثل ريادة الأعمال إحدى العناصر الرئيسية التي تدفع عجلة الاقتصاد المصري، وتعمل على زيادة الترابط بين الاقتصاد وتحسين البيئة، ويوضح مشروع رواد 2030 التابع لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أهمية ريادة الأعمال ودورها في الاقتصاد والبيئة في النقاط التالية[47]:

1- تحسين الوضع المالي.
2- خلق أسواق جديدة.
3- توفير مزيد من فرص العمل التي ترضى وتناسب القوى العاملة.
4- تطوير المزيد من الصناعات خاصة في المناطق الريفية التي لم تستفد بالتطورات الاقتصادية
5- التشجيع على تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء للاستهلاك المحلى أو التصدير
6- التشجيع على استخدام التكنولوجيا الحديثة على مستوى الصناعات الصغيرة لزيادة الإنتاجية

ثانياً: مساهمة المشروعات الريادية المصرية في علاج أسباب الفقر(دراسة تطبيقية) :

تتعدد المداخل والسياسات لعلاج مشكلة الفقر، ولأجل أن يعطي علاجُ الفقر نتائجه فإنه يلزَم بالضرورة أن يعمل على القضاء أو الحد من أسباب الفقر، وتعد المشروعات الريادية أحد الأساليب المهمة في علاج أسباب الفقر من عدة جوانب[48]كما يوضحها الشكل رقم (7) التالي:

شكل رقم (7)
ريادة الأعمال والحد من أسباب الفقر في مصر

المصدر: إعداد الباحثان

1-إن من أهم أساليب القضاء على الفقر هو خلق فرص العمل أمام الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه، لكون خلق العمل من أفضل أساليب استهداف الفقر سواء في الاقتصاد الإسلامي أو الوضعي ، لأنه يتيح للفقراء مصدرًا مستمرًا لتوليد الدخل[49]، وبالتالي يعتبر خلق فرص العمل من أهم الوسائل التي تؤدي إلى القضاء على الفقر ويجب تغيير النظر للعمل والحث عليه بكل الطرق في مصر [50]، وهذا ما أشار إليه الحديث الشريف عن أنس أن رجلا من الأنصار أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - يسأله، فقال : " أما في بيتك شيء ؟ " ، فقال : بلى حلس نلبس بعضه ، ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه من الماء ، قال " : ائتني بهما " فأتاه بهما ، فأخذهما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيده ، وقال : " من يشتري هذين ؟ " . قال رجل : أنا آخذهما بدرهم ، قال : " من يزيد على درهم ؟ " مرتين أو ثلاثا، قال رجل : أنا آخذهما بدرهمين ،

فأعطاهما إياه ، فأخذ الدرهمين ، فأعطاهما الأنصاري ، وقال : " اشتر بأحدهما طعاما، فانبذه إلى أهلك ، واشتر بالآخر قدوما ، فائتني به ، فأتاه به ، فشد فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عودا بيده ، ثم قال" : اذهب ، فاحتطب ، وبع ، ولا أرينك خمسة عشر يوما " فذهب الرجل يحتطب ويبيع ، فجاءه ، وقد أصاب عشرة دراهم ، فاشترى ببعضها ثوبا وببعضها طعاما ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة ، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة :لذي فقر مدقع ، أو لذي غرم مفظع ، أو لذي دم موجع . " رواه أبو داود ، وروى ابن ماجه إلى قوله: " يوم القيامة"[51].

وفي محاولة للربط بين حيثيات الواقعة في الحديث وخصائص ريادة الإعمال يلاحظ النقاط التالية[52]:

- **تحديد الفرص المتاحة واغتنامها** ،بتوجيه الأنصاري لجمع الحطب ، حيث الفرصة سانحة لبيع حطب الوقود.
- **تدبير الموارد المادية** للأنصاري على اعتبار أن عدم توافرها لديه كان سببا في اللجوء إلى التسول .
- **الإبداع والابتكار في توفير التمويل** من خلال تحويل أصول استهلاكية إلى مصدر تمويل لشراء أصول إنتاجية .
- **تحمل المخاطر** ، حيث تحمل الأنصاري كل مخاطر العملية .
- **تحقيق قيمة مضافة**، حيث ترتب على ممارسة الأنصاري للنشاط الاقتصادي تحقيق قيمة مضافة تتمثل في توفير سلعة معينة (الحطب) مما أدى إلى تحقيق دخل له مما انعكس ايجابياً على المستوى المعيشي له ولأفراد أسرته .

يستدل من الحديث على أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أراد أن يوضح أن العمل هو الوسيلة الأولى للقضاء على الفقر ولا يوجد في عصرنا أفضل من المشروعات الريادية في خلق فرص العمل وبالتالي علاج السبب الأول في مشكلة الفقر ، وهنا سوف نقوم بعرض بعض الأمثلة العملية لشركات مصرية ريادية قامت بخلق العديد من فرص العمل في مصر من بينها ما يلي :

أ- **منصة وظف** : التي أنشئت في عام 2009 وهي منصة مختصة بالعمل كوسيط بين كل من أصحاب الأعمال الذين يطلبون نوعية من العمالة الماهرة والمؤهلة للعمل بمثل هذه المنشآت ، والعمالة التي تبحث عن عمل وتوجد صعوبة لديهم في الحصول على فرص العمل الملائمة

لمهاراتهم وكفاءتهم والتي تتيح الفرص أمامهم، وقدمت المنصة خدمات لأكثر من 15000 من المنشآت الطالبة لخدمات العمالة المناسبة للعمل بها ، وقد ساهمت هذه المنصة في توظيف أكثر من مائتي ألف شخص[53] .

ب- شركة حالا : وهي شركة تقوم بتقديم خدمات النقل والمواصلات في المناطق النائية والقرى الصغيرة من خلال استخدام وسائل النقل الصغيرة كالتكاتك والدراجات البخارية ، وتم إنشاؤها في عام 2017 ، كما قدمت حلولا لوجستية عند الطلب لدعم المؤسسات الكبيرة والمنشآت الصغيرة على حد سواء في نطاق توزيع السلع والخدمات فى المناطق المختلفة والتي من بينها محافظات الجيزة والاسكندرية والأقصر والقليوبية ، كما يمكن توسيع نشاطات الشركة حتى تخدم مناطق أكثر في المراحل القادمة من خلال توسيع نشاطاتها وتوسيع معدلات التوسع الاستثماري بها .

ج-شركة بوسطة : والتي تم إنشاؤها في عام 2017 وتقدم أنواعا مختلفة من الشحن والتسليم لشركات التجارة الإلكترونية ، وهي لا تملك سيارات نقل ، ولا يعمل لديها سائقون ولكنها تستخدم نماذج تشغيل أفراد لديهم سيارات ووسائل نقل ، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل بصورة كبيرة من خلال هذه الشركة .

د- شركة كرم سولار : هي شركة متخصصة في مجال توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية كما تقوم على تطوير المشروعات التي تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية ، وتوفر الشركة خدماتها لكافة القطاعات الاقتصادية بالدولة من صناعية وخدمية وزراعية وسياحية وسكنية ، وتقع في القاهرة وتأسست في عام 2011 ، وتضم حوالي 200 من الوظائف بها .

من الأمثلة التطبيقية السابق على الحالة المصرية يمكن علاج مشكلة الفقر في مصر والدول النامية والمتقدمة أيضا عن طريق ريادة الأعمال من خلال اتباع استراتيجيات تؤدي إلى توظيف واستيعاب العمالة دخل هذه المشروعات ، لأنها توسع آفاق الاختيار بين البدائل المختلفة للإنتاج كما أنها تؤدي إلى ايجاد واستغلال جيد لموارد المجتمع المختلفة ، وتحسن من كفاءة العمالة، وباقي الموارد الاقتصادية المتاحة[54]، وهو ما يناسب المجتمعات المعتمدة على الزراعة كمصر للقضاء على مشكلة البطالة المقنعة[55].

مما سبق يتضح أن ريادة الأعمال تساهم بقدر كبير في توفير فرص عمل أمام أعداد كبيرة من الباحثين عن العمل ، وبصفة خاصة بين شباب الخريجين مما يساهم في علاج مشكلة الفقر لوجود علاقة طردية بين كل من البطالة والفقر لكونها أحد أهم الأسباب الرئيسية للفقر ، وإذا ما تم تشجيع

وتحفيز شباب الخريجين على إنشاء مشروعات ريادية خاصة بهم فإن ذلك يخلق فرص عمل كثيرة لهم أو للعاملين لديهم في مثل هذه المشروعات ، مما يخفض من مشكلة الفقر بصورة كبيرة .

2-من الأسباب الرئيسية للفقر كما سبق تناوله هو التضخم و سوء توزيع الدخول والثروات :

ولعلاج هذه المشكلة تقدم المشروعات الريادية أساليباً متعددة لعلاجها من بينها تخفيض تكاليف الإنتاج كأحد أسباب التضخم من جانب العرض وهو ما قامت به شركة كرم سولار بتوليد الكهرباء لكافة القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية من الطاقة الشمسية كما عملت على بناء مجتمعات عمرانية جديدة تعمل بالطاقة الشمسية بالكامل وبلغ رأس مال الشركة حاليا 40 مليون جنيه ، ولقد بدأت الشركة عملها في منطقة الواحات البحرية حيث قامت بتشغيل مضخات المياه كبديل لوقود الديزل أو غيره من أنواع الوقود الأحفوري لتشغيل المضخات مما أدى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي بنسبة 60 %، بالتالي يؤدي ذلك إلى تخفيض الأسعار ، وهو مايعالج مشكلة التضخم من جانب التكاليف ، إذا ما تم التوسع في مشروعات الكهرباء من الطاقة الشمسية والتوسع بها في كافة المناطق النائية والفقيرة فى الدولة، مما يساعد على زيادة إنتاجية القطاعات المختلفة بالدولة وارتفاع معدلات الأجور بهذه المناطق كنتيجة مباشرة لتحقيق التنمية الاقتصادية بها، وبالتالي إعادة توزيع الدخول والثروات بين المناطق الحضرية والمناطق النائية والأكثر فقراً[56]، فضلا عن أن التحول نحو استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة له أثر إيجابي على الصحة العامة من خلال الحد من التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة والتخفيف من الآثار المدمرة للتغيرات المناخية والاحتباس الحراري ....إلخ.

كذلك من الأمثلة العملية في مصر على دور المشروعات الريادية لعلاج سوء توزيع الدخول والثروات ما قامت به شركة حالا وشركة سويفل حيث قامت شركة حالا بتوفير نقل الركاب وبعض السلع من خلال التوكتوك والدراجات النارية ثلاثية الإطارات في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والأقصر والقليوبية في المناطق العشوائية بهذه المحافظات وبلغت استثماراتها 15 مليون دولار، وبالتالي عملت على تطوير وسائل النقل بها سواء لنقل الركاب أو بعض السلع[57] . أما شركة سويفل فهي شركة متخصصة في تقديم خدمات نقل الركاب عن طريق الحافلات من خلال التطبيقات الإلكترونية، ولقد بلغ حجم استثماراتها عام 1997 ما قيمته 42 مليون دولار وهو أكبر حجم استثماري لشركة رائدة مصرية في هذا التوقيت[58].

أن استخدام المشروعات الريادية لأساليب مبتكرة حديثة في العمليات الإنتاجية بما يقدم السلع والخدمات والوظائف الضرورية في المناطق الأكثر فقراً ، وبما يحتوي على مطالب أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية مثل مدى توفر المياه والطاقة والخدمات الصحية الرئيسة وغيرها من المشروعات ، كما توفر الفرص أمام شباب الخريجين من خلال التدريب على مهارات تكنولوجيا المعلومات والتقنية الحديثة والخدمات والمنتجات الزراعية لتحسين الدخل لصغار المزارعين وبصفة خاصة في القرى الأكثر فقراً بالدولة[59]. كما يمكن حل مشكلة التمويل بالوقف الإسلامي وبالتالي تخفيض المعروض من النقود وهو ما يعد أحد أساليب محاربة التضخم[60]، من الطرق التمويل غير الرسمية أيضا لتمويل هذه المشروعات حاضنات الأعمال وشركات رأس المال المخاطر [61]، كما يمكن للريادة الأعمال الحد من الفقر لقدرتها على توفير البدائل المختلفة لتوظيف عناصر الإنتاج في الأنشطة الاقتصادية الأكثر ملائمة لها[62] .

يتضح مما سبق : قدرة المشروعات الريادية على الحد من الفقر عن طريق علاج سبب من أسبابه وهو التضخم من خلال العمل على تخفيض التكاليف وكذلك قدرتها على إعادة توزيع الدخول والثروات بين المناطق الأكثر فقرا في مصر ، ولو تم تعميم نفس المبادرات الريادية على عدد أكبر من المناطق الفقيرة في مصر لأدى ذلك إلى إعادة توزيع الدخول والثروات بشكل أكثر عدالة للفقراء .

3- انخفاض معدلات الأجور وريادة الأعمال : من خلال تناولنا السابق جاء انخفاض معدلات الأجور من الأسباب الرئيسية للفقر هنا تعمل ريادة الأعمال على زيادة الطاقات الإبداعية للأفراد من أجل الحصول على مصادر دخل إضافية ويصبحوا متحمسين للعمل على تقديم سلع وخدمات اقتصادية تستجيب للطلب بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال تقديم سلع موثوقة فيما يتعلق بعلاقة كل من السعر والجودة ، وإضافة لما تقدمه ريادة الإعمال من خلال نموذج التنمية البشرية بإشراك مختلف فئات المجتمع في التنمية الاقتصادية وبخاصة فئة الشباب وإبراز الدور المهم لهذه الفئة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول، وهنا تظهر ريادة الأعمال كعنصر من عناصر الإنتاج غير التقليدية التي تحقق أرباحاً مرتفعة لتميزها بالابتكار وتحمل المخاطر والتي تعتبر جزء رئيسيا من قدرة أي دولة على تحقيق النجاح في السوق العالمية المتغيرة وشديدة التنافسية بشكل مستمر[63].

مما سبق يتضح قدرة ريادة الأعمال على رفع معدلات الأجور للأفراد والدول أيضا من خلال تحويل المزايا النسبية إلى المزايا التنافسية .

4- دور ريادة الأعمال في رفع المستوى التعليمي: تساهم ريادة الأعمال في القضاء على واحد من الأسباب الرئيسية للفقر في مصر وهو انخفاض المستوي التعليمي من خلال رفع المستوى التعليمي وخير مثال من الناحية العملية **شركة انستابج (Instabug) المصرية :** هي شركة برمجيات تقدم تقاريرا عن الأعطال والدردشات المختلفة داخل التطبيق ،واستطلاعات وأراء المستخدمين لتطبيقات الهاتف المحمول ، ووصلت هذه الشركة مؤخرا إلى تلقي 400 مليون مشكلة ، و 2 مليار جهاز يشغل حزمة برمجيات التطوير في جميع أنحاء العالم والمستخدمة من قبل أندرويد ، ولقد بدأت الشركة أعمالها في عام 2012 كمشروع تخرج لطلبة كلية الهندسة جامعة القاهرة ، والذي قدم مجموعة من الخدمات لمطوري الهواتف المحمولة بما في ذلك إصدار ios في وقت مبكر من أداة الإبلاغ عن الأخطاء في شركة انستابج مع ميزة إرسال المشكلة ثم احتضانها عن طريقflat 6 labs ، وفى عام 2013 حصلت الشركة على استثمارات من جانب عدد من المستثمرين منهم جورج حريك ، وكايروانجلز ، وبارتنرز ، والمستثمر الملائكي هالة فاضل وفازت بالمركز الأول في المنتدى الأول للمشروعات الريادية من نفس العام ، وفى عام 2016 تم احتضان الشركة عن طريق مجموعة واي كومبيتاتور أقوى حاضنة مشروعات ريادية على مستوى العالم ، وفى نفس العام حصلت على تمويل مقداره 1,7 مليون دولاراً في التمويل بقيادة شركة اكسل ذات رأس المال المخاطر إضافة للمستثمرين الملائكة المشاركين فى تمويل أنشطتها ، كما حصلت على المركز الأول كأفضل شركة ريادية ناشئة في مصر من قبل فوربس[(64)] .

وبالتالي فإن ريادة الأعمال ترفع من مستوى خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، وهو ما حدث مع هذه الشركة لكونها بدأت نشاطها كمشروع تخرج لطلبة كلية الهندسة جامعة القاهرة ، ومن خلال التوسع في ريادة الأعمال وتحفيز طلاب الجامعات وتشجيعهم على عمل مشروعات ومبادرات فردية خاصة بهم يمكن من خلال ذلك الارتقاء بالمستوي العلمي والتطبيقي لهم في سوق العمل بعد تخرجهم من الجامعات والمعاهد العليا ، كما يمكن تدعيم مثل هذه التطبيقات من خلال التعاون بين كل من مراكز الأبحاث ومؤسسات الدولة الحكومية وتقديم برامج تدريبية للطلاب عن طريق تلك المؤسسات الحكومية وبعض مؤسسات القطاع الخاص من خلال برامج تدريبية لطلاب الجامعات على العمل الريادي وتحفيزهم على ذلك بما يرفع من مستواهم التعليمي النظري والعملي معا .

5- دور ريادة الأعمال في الحد من الآثار لبرامج الإصلاحي والتثبيت والتكيف الهيكلي في مصر: من أهم آثار برامج الإصلاح الهيكلي الاستغناء عن جزء كبير من العمالة وتحرير الأسعار وبالتالي رفعها وهنا كما ثبت قدرة ريادة الأعمال على خلق العديد من فرص العمل حيث قدرة القطاع الخاص على توليد فرص العمل وبالتالي الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة حجم الناتج القومي وهو ما ثبت سابقا في محاربة ريادة الأعمال للتضخم .

6- العلاقة بين ريادة الأعمال وحجم الأسرة: وبالتالي الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة حجم الناتج القومي وهو ما ثبت سابقا في محاربة ريادة الأعمال للتضخم .

7- دور ريادة الأعمال على الحد من الفساد والبيروقراطية : ذكر سابقاً أن من مؤشرات الفساد رفع تكلفة الخدمات على الطبقات الفقيرة هنا مثال واضح لريادة الأعمال للحد من رفع تكلفة المعيشة على الفقراء ومحدي الدخل في مصر من خلال تكنولوجيا الدرونز (الطائرات الصغيرة بدون طيار) التي يتم استخدامها في تطبيقات عديدة من بينها تلقيح السحب للاستمطار وتوفير الامدادات الطبية للمناطق النائية والبعيدة الأكثر فقرا في الدول وغيرها من التطبيقات ولكنها في المقابل قد تستخدم في اختراق الخصوصيات والتجسس وابتزاز الأفراد كأحد أنواع الفساد ، والتي يمكن التغلب عليها من خلال ريادة الأعمال حيث نجح بعض رواد الأعمال في ابتكار تكنولوجيات مضادة للدرونز يمكن أن توقفها وتتحكم فيها عند دخولها مجال معين بهدف حماية أمن وخصوصية المكان مما يدل أن ريادة الأعمال يمكنها مكافحة أحد أنواع الفساد المحتمل، وهناك مثال آخر هو شركتي أوبر وكريم للنقل حيث ساهمتا في الحد من كشجع واستغلال سائقي التاكسي التقليدي في زيادة الأجرة على الركاب أو رفض توصيلهم لأماكن معينة ، ولقد لوحظت تغيرات واضحة في سلوك سائقي التاكسي التقليدي نحو الأفضل بسبب تأثرهم بالمنافسين الجديدين (أوبر - كريم) اللذين أربك نموذج العمل التقليدي لديهم وهذا ما يمكن أن ينطبق على مجالات أخرى عديدة مع مجال نقل الركاب ومن بين هذه المجالات التعليم والصحة وقطاع البنوك والمؤسسات الإعلامية وشركات السياحة والفندقة وخدمات حكومية عديدة[65] .

8- ريادة الأعمال ورفع مستوى معيشة الأسرة المصرية : ريادة الأعمال لها دور مهم في المساهمة في تنمية دخول ومدخرات الأسرة المصرية وقامت الدولة من خلال برامجها تفعيل دور ريادة الأعمال من خلال المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية والذي يهدف إلى تحسين الخصائص الديموغرافية مثل التعليم والصحة والسكان وتوفير فرص العمل من خلال التمكين الاقتصادي والثقافي إضافة إلى ضبط النمو السكاني وتحقيق التمكن الاقتصادي للمرأة بالعمل على تحسين خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية للمرأة ولقد تم توفير العديد من فرص العمل

المتولدة من المشروعات الريادية وتوفير الحضانات لها ،إضافة إلى تجهيز ثلاث حضانات بالثلاث وحدات الخاصة بتنمية الأسرة من خلال تدريب السيدات في 52 مركز على إدارة المشروعات الريادية وتسويق منتجاتها والمعاملات المالية وتقديم التوعية الاقتصادية لهن، بالإضافة إلى تقديم التدريب اللازم لهن في نشاطات ريادة الأعمال عن طريق تكوين فريق عمل مكون من 370 مدرب من المحافظات لنشر ثقافة ريادة الأعمال للمرأة وخاصة في المجتمعات الريفية بتنفيذ أكثر من ثلاثة ألاف دورة تدريبية[66] .

أوضحت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن مشروع تنمية الأسرة سوف يتم من خلال تدريب 2 مليون سيدة على ريادة الأعمال خلال السنوات القادمة ، وفيما يتعلق بمحور حجم الأسرة فقد تم من خلال البرنامج عمل زيارات للعيادات المتنقلة وقوافل الصحة الإنجابية وتوفير جميع وسائل تنظيم الاسرة بالمجان وتوفير جهاز محاكاة للتدريب في مركز صحة وتنمية الأسرة ، فضلا عن تدريب أكثر من 85% من الأطقم الطبية المقرر تدريبها وتوطينها في أماكن المنشآت الصحية المختلفة ، كما تم توفير عيادات تنظيم الأسرة ببعض الجمعيات الأهلية بالقرى لكون شعور المواطن بالتحسن ينخفض كلما زادت الضغوط الاقتصادية عليه والتي ترجع إلى زيادة عدد أفراد أسرته[67] .

كما قدم البرنامج مشروعًا تدريبياً للتثقيف المالي اعتمادا على الدليل التدريبي السابق صادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان " التعامل الرشيد مع أموالي" ويتم من خلاله تدريب السيدات على كيفية إعداد الميزانية وتقدير الاحتياجات وكيفية تحديد الأهداف المالية واختيار طرق الادخار المناسبة لكل هدف ، والتعرف على طرق التمويل المختلفة وطرق الدفع وأهمية التأمين ومواجهة المخاطر حيث استهدف البرنامج تدريب أكثر من 28ألف سيدة على مستوى 10 محافظات خلال هذه المرحلة ، كما قدم البرنامج مجموعة من مدربي التثقيف المالي الذين تم تدريبهم من خلال منظمة العمل الدولية في إطار مشروع عمل لائق للمرأة، كما أشار المجلس القومي للمرأة إلى أن البرنامج يستهدف من خلال برنامجي التثقيف المالي والرقمي وريادة الأعمال الوصول إلى مليون سيدة خلال ثلاث سنوات بالعمل على محوين أساسيين هما التمكين الاقتصادي والثقافي ، والتعليمي للمرأة مما يؤدي في النهاية إلى تنمية الأسرة المصرية لكون المرأة لها دورها المهم والفعال في تنمية الأسرة والمجتمع على وجه سواء[68].

ثالثاً: ريادة الأعمال كآلية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في مصر:

أولى أهداف التنمية المستدامة القضاء على الفقر في كل مكان وهو ما وضعته مصر ضمن رؤية 2030 لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تغيير الثقافة إلى العمل الحر ، ونشر ثقافة احترام

العمل ورفع المهارات وبناء القدرات ودعم المرأة المُعيلة، في ظل استقلال الشباب المصري فكرياً وثقافياً عن محيط أسرهم وتكوين وجهات النظر الخاصة بهم تجاه مستقبلهم وتغير النظرة إلى العمل من مجرد وسيلة لكسب العيش فقط إلى وسيلة لتحقيق الذات، وأثبتت العديد من الدراسات أن معظم شباب الحضر في مصر يفضلون العمل في القطاع الخاص وفي النشاط الخدمي، بينما يفضل شباب الريف إقامة مشروعات صغيرة حرفية، وتعد ريادة الأعمال أحد أهم السبل لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ارتباط أنشطة ريادة الأعمال بزيادة العمالة ومعالجة عدم المساواة والقضايا البيئية التي هي صلب أهداف التنمية المستدامة التي جرى السعي لتحقيقها بدءاً من عام 2016[69].

يعد التشغيل كما بينه البحث السبيل الأول للحد من مشكلة الفقر عن طريق إدماج الفقراء في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة ، ومن أفضل سبل التشغيل هو تقديم الدعم اللازم لكافة المشروعات الإنتاجية بالدولة ومن بينها مشروعات ريادة الأعمال ، ويتم ذلك عن طريق عدة مبادرات من أهمها :

1- دعم كل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبصفة خاصة الريادية منها لقدرة مثل هذه المشروعات على إيجاد فرص عمل دائمة ومناسبة للفقراء ، عن طريق التعاون بين كل من الجهات الحكومية والقطاع الخاص (من خلال اضطلاعه وترسيخه للدور الاجتماعي لرأس المال) إضافة إلى منظمات المجتمع المدني ودورها في تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والنقدية للفقراء[70].

2 - تنشيط دور جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، ودوره المهم في إيجاد فرص العمل من خلال اضطلاعه بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والريادية[71] .

3 - الاهتمام بالقطاع الريفي من خلال الاهتمام بالأنشطة الزراعية وغير الزراعية نظراً لأهمية القطاع الريفي للفقراء ، إضافة إلى دعم برامج سوق / معارض العمل والاهتمام بخلق فرص عمل للفقراء لدمجهم في عمليات التنمية الاقتصادية ، كما يُعول على الاهتمام أيضاً بخلق فرص عمل ملائمة للسيدات المُعيلات والإناث الفقيرات وانخراطهن في سوق العمل[72] .

من خلال ما تم تناوله من الناحية التطبيقية على الحالة المصرية اتضح أن ريادة الأعمال لها القدرة على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (الاجتماعية- الاقتصادية- البيئية)، فالريادة حققت البعد الاجتماعي من خلال قدرتها على توفير فرص عمل لائقة لأفراد المجتمع، مما يحد من مشكلة البطالة وبالتالي الحد من معدلات الفقر داخل المجتمع وهو ما أشار إليه البحث في مساهمة المشروعات الريادية في علاج أسباب الفقر وأهمها مشكلة البطالة، أما البعد الاقتصادي من خلال قدرة المشروعات الريادية على زيادة حجم الإنتاج القومي وهو ما تناوله البحث في الأمثلة التطبيقية

التي تم تناولها، أما البعد البيئي فيتضح من خلال قيام المشروعات الريادية باستخدام الطاقة النظيفة في الأنشطة الإنتاجية المختلفة كاستخدام الطاقة الشمسية في توليد الطاقة وهو ما أشار إليه البحث ،ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل رقم (8) التالي :

شكل رقم (8)

من الفقر إلى التنمية المستدامة عبر آلية ريادة الأعمال

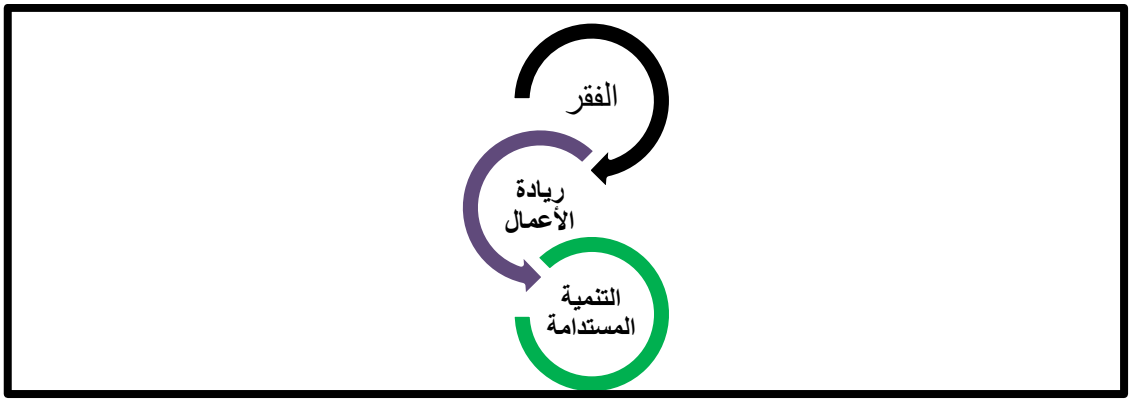

المصدر: إعداد الباحثان

الشكل رقم (8) السابق يوضح قدرة ريادة الأعمال على تحقيق التنمية المستدامة ، والعمل على تحقيق أول أهداف التنمية المستدامة وهو التخفيف والحد من الفقر ، و لقد أثبت أحد الباحثين [73] دور ريادة الأعمال في تحقيق النمو المستدام في مصر حيث توصل إلى وجود تأثير معنوي لمؤشر ريادة الأعمال على التنمية المستدامة في مصر على كل من البعد التنموي والبعد الاجتماعي والصحي ، حيثُ يُؤدي زيادة التوجه لثقافة ريادة الأعمال وتشجيعها ودعمها إلى زيادة التنمية الاقتصادية والبشرية، وتحسين الصحة العامة والعمر المتوقع عند الميلاد ، بينما لم تثبت معنوية مؤشر ريادة الأعمال على التنمية المستدامة في بعدها البيئي والمتمثل في تخفيض نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية ، وبالتالي أوصت الدراسة ضرورة تفعيل هذا المؤشر نحو توفير بيئة صحية نظيفة وآمنة لإحداث التنمية الشاملة والمستدامة ، أما الدراسة الحالية فيرى الباحثان أن تطبيق ريادة الأعمال سوف يؤدي من خلال استخدام الطاقة النظيفة في الأمثلة التطبيقية التي تم تناولها وغيرها من التطبيقات العملية على المدى الطويل إلى تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر.

النتائج والتوصيات

أولا: نتائج الدراسة:

1- للإسلام الريادة في القضاء على أهم أسباب الفقر وهو البطالة من خلال قيام الرسول(صلى الله عليه وسلم) بأول أعمال الريادة في قدرته (صلى الله عليه وسلم) في تحويل العاطل عن العمل

ومتسول إلى شخص منتج وفعال من خلال حثه على العمل وتحويل الأصول الاستهلاكية له إلى أصول إنتاجية .

2- مازالت ريادة الأعمال في مصر خلال مدة الدراسة ناشئة فقد بلغ المتوسط العام لها 9.15% بحد أدنى 6.8% عام 2011 و 14.3% كحد أقصى في عام 2016 كما تواجه العديد من المعوقات وخاصة التمويلية، كذلك أخذت معدلات الفقر خلال فترة الدراسة الاتجاه التصاعدي .

3- توجد علاقة طردية بين أسباب البطالة والفقر ، لكن من خلال الدراسة جاءت العلاقة بين البطالة والفقر على غير المعتاد ففي الحالة المصرية جاءت معدلات البطالة في الانخفاض ولكن معدلات الفقر في تصاعد ، وجاء انخفاض مستوى التعليم أهم أسباب الفقر، وكذلك معدلات التضخم وكبر حجم الأسرة وكلها أسباب تتناسب طرديًا مع الفقر.

4- اثبتت الدراسة التطبيقية لقيام لمشروعات الريادية في مصر قدرتها على تخفيض أسباب الفقر خلال فترة الدراسة.

5- المشروعات الريادية المصرية مناسبة أكثر للمناطق الأكثر فقراُ في مصر .

ثانياً: توصيات الدراسة :في ضوء النتائج السابقة توصل البحث للتوصيات التالية:

1- تغيير النظرة الثقافية لدى الشباب المصري للعمل الحر وزيادة الإقبال على مشروعات ريادة الأعمال .

2- العمل على توفير المواد الأولية اللازمة لقيام المشروع الريادي ، وهذه المواد الأولية هي المدخلات اللازمة لقيام المشروع بالعملية الإنتاجية وبالتالي لابد من توفيرها محليا فإن لم تكن متوفرة محليا فيتم توفيرها من الخارج ،وتقع مسئولية ذلك على البنوك المحلية التي تصدر خطابات الاستيراد من الخارج وتسهيل كل هذه الإجراءات ، وأما إذا كانت هذه المواد الأولية تنتج محليا فلابد من تشجيعها على الإنتاج من خلال وزارات الزراعة والصناعة والبترول التي توفر المنتجات الأولية والنصف مصنعة اللازمة لإمداد المشروع الريادي بما يحتاج إليه فى نشاطه الاقتصادي .

3- أهمية قيام الدولة بالاهتمام بمثل هذه المشروعات من خلال قيامها بتقديم خدمات تسويقية لها من خلال إلحاق هذه المشروعات بالمعارض الداخلية والخارجية لتعريف العملاء بمنتجاتها داخليا وخارجيا، وتكون مهمة إنشاء مثل هذه المشروعات ملقاة على عاتق وزارة الاستثمار، والهيئة العامة للاستثمار ، وكل ذلك يتم بالتنسيق مع سفاراتنا بالخارج من خلال الاهتمام بالمعارض الدولية خارجيا .

4- يفضل تدعيم المشروعات الريادية خارجيا حتى تكون قادرة على المنافسة الخارجية ، وتقع هذه المسئولية على عاتق وزارة الخارجية متمثلة في القنصليات المصرية بالخارج .

المراجع

(1) هاني محمد على الدمرداش، فاروق فتحي الجزار، **" العلاقة بين التعليم والبطالة في مصر بإستخدام التكامل المشترك واختبار السببية "**،مجلة الدراسات التجارية المعاصرة،كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثالث، ديسمبر 2017م،، ص 277.

(2) عمرو علاء الدين زيدان، **" برامج تعليم ريادة الأعمال : البعد الغائب في مقررات إدارة الأعمال في كليات التجارة والإدارة العربية"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، حلب ، سوريا ، مارس2003 ص ص 234-235 .

(3) تم الرجوع إلى هنادة المومني، **" أثر الخصائص الريادية للعاملين في تحقيق التوجهات المستقبلية للجامعات الخاصة الأردنية بمدينة عمان"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق ، 2014 ص 339 ، محمد ناصر ، غسان العمري،**" قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية: دراسة مقارنة "**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، 2011، ص 148.

(4) جوزيف شومبيتر ،" **الرأسمالية والاشتراكية واليمقراطية** "، ترجمة حيدر حاج إسماعيل ، الطبعة الأولى ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، مارس 2011 ، ص ص 202 – 203 .

(5) سيف الدين على مهدى ، **" متطلبات وتحديات ريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية "**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال تحت عنوان : نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال فى الشرق الأوسط 9/ 11 / 2014 ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ص 901- 911.

(6) المرجع السابق ، ص 901- 911.

(7) هاني محمد على الدمرداش، فاروق فتحي الجزار، **" العلاقة بين التعليم والبطالة في مصر بإستخدام التكامل المشترك وإحتبار السببية "**،مرجع سبق ذكره، ص 277.

(8) عبد الله عبد الرحمن البريدي، أحمد صالح التويجري ، **" فك الاشتباك الاصطلاحي بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة معالجة مفاهيمية تطبيقية "** ، المجلة العربية للإدارة ، مج 42 ، ع2، يونيو 2022 ، ص ص298 – 306 .

(9) إيثار عبد الهادي محمد، سعدون محمد سلمان، **" دور منظمات الأعمال فى التنمية الاقتصادية "** ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،"نمو المؤسسات

والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي" الطبعة الثانية، المنعقدة بجامعة ورقلة ، الجزائر، يومي 22و23 نوفمبر 2011، ص 5.

(10) مجموعة من أساتذة جامعة القاهرة (إعداد) ، محمد عثمان الخشت (إشراف) ، " **ريادة الأعمال**" ، متطلب جامعي لطلاب كليات ومعاهد جامعة القاهرة، الإصدار الأول، سبتمبر 2019، ص 20.

(11) عبد الله عبد الرحمن البريدي، أحمد صالح التويجري ، " **فك الاشتباك الاصطلاحي بين ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة معالجة مفاهيمية تطبيقية** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص298 – 306 .

(12) مجموعة من أساتذة جامعة القاهرة (إعداد) ، محمد عثمان الخشت (إشراف) ، " **ريادة الأعمال**" ، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

(13) **محمد جمال عبدالله نجم ، " دور حاضنات الأعمال وشركات رأس المال المخاطر فى تنمية المشروعات الريادية المبتكرة – دراسة الحالة المصرية " ، رسالة ماجستير – كلية التجارة جامعة الأزهر بتاريخ 1442ه – 2021 م** ، ص 11 .

(14) مزهر شعبان العاني وآخرون ،" **إدارة المشروعات الصغيرة من منظور ريادي تكنولوجي** "، الطبعة الأولى دار الصفا للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2010 ، ص ص 155 – 156 .

(15) تم الرجوع إلى : حمدان سالم العواملة وآخرون ، " **دورة حياة المنظمة** "، معهد بحوث التربية النوعية ، جامعة المنصورة ، العدد الثاني عشر يناير 2009 ، ص . 226 ، هبة حسن محمد حسن ، " **تحليل العلاقة بين أسلوب تكلفة دورة حياة المنتج والتكلفة المستهدفة وتأثيرها فى نجاح المشروعات** " ، المجلد الحادي عشر ، العدد الرابع ، 2020 ، ص ص 70 – 71 .

- Box , extending product life time , "**prospects and opportunities** " , European jornal of marketing , vol 17 , 1983 p .p . 34 – 49 .

(16) تم الرجوع إلى : محمد عباس مجيد ، " **الروابط الصناعية المكانية لمجمع الصناعات البتروكيماوية فى محافظة البصرة** " ، كلية التربية جامعة واسط ، العراق ، مجلد 4 العدد رقم 23 لعام 2019 ، ص 216؛ سلطان حاتم ،" **إطار مقترح للتكامل بين التصنيع الخالي من الفاقد والتكلفة المستخدمة لدعم القدرات التنافسية من خلال مراحل وتقديم منتج جديد** "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، المجلد رقم 54، العدد الأول، يناير 2017 ، ص ص 7 – 11 .

(17) تم الرجوع إلى : حياة الله عبدون ، **" أساليب التمويل الإسلامي في ريادة الأعمال : المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICDأنموذجًا "** ، محاضرة بنادي الاقتصاد الإسلامي ، كلية الشريعة جامعة الكويت ، 3 ديسمبر 2021، عز الدين فكري التهامي، **" دور الوقف الخيري في دعم مشروعات ريادة الأعمال "** مركز الاقتصاد التشاركي بأغادير، المغرب، محاضرة أون لاين بتاريخ الجمعة 28 أكتوبر 2022، ص19.(تنويه أحد الباحثين حضر المحاضرة وحصل على شهادة حضور وهو الباحث / علاء مصطفى عبد المقصود أبوعجيلة كما حضر العديد من الدورات للريادة الأعمال وهي:

- علاء مصطفى أبوعجيلة ، **" أساليب التمويل الإسلامي في ريادة الأعمال"** ، منصة نادي الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الكويت ، 3 ديسمبر 2021.
- علاء مصطفى أبوعجيلة ، **" ريادة الأعمال كآلية للتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية"** ، منصة نادي الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الكويت17 سبتمبر 2022.
- علاء مصطفى أبوعجيلة ، **" دور الوقف الخيري في دعم مشروعات ريادة الأعمال "** ، منصة المركز المغربي للاقتصاد التشاركي ، المغرب ، 28 أكتوبر 2022.
- علاء مصطفى أبوعجيلة ، **" نموذج رواد الأعمال"** ، الورشة العلمية لمنصة الباحثين والأكاديميين (ايفاد) 16 نوفمبر 2022.

(18) تم الرجوع إلى : صالح مهدي العامري، طاهر محسن الغالبي، **" الإدارة والأعمال"** ، دار وائل للنشر، ط4، الأردن، 2014، ص181 ، ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي ،**" المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"**، دار حامد للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن ، 2012 ، ص35.

(19) محمد محمود يوسف ،**" قياس تأثير المؤسسات على العلاقة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي "**، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، مصر، 2019 ، ص 20 .

(20) المرجع السابق ، ص 20 .

(21) أحمد عدنان نعمة،**" نجاح ريادة الأعمال يحتاج إلى رأس ريادي (وليس رأس مال) "**، الرابط: www.alriyadichallenge.crd.co

(22) المرجع السابق

(23) أحمد جمال خطاب ، وحازم حسانين محمد ، " **فاعلية ريادة الأعمال فى تعزيز استراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030** " ، المجلد الحادي عشر ، العدد الأول الجزء الثاني ، كلية التجارة، جامعة قناة السويس2020، ص ص490-494.

(*) تم إختيار هذه الفترة الزمنية لأن عام 2008 بداية صدور أول تقرير حول ريادة الأعمال في مصر من قبل الجامعة البريطانية بالقاهرة وحتى 2021 فترة إنهاء الدراسة .

(24) أحمد جمال خطاب ، وحازم حسانين محمد ، المرجع السابق، ص 490 .

(25) Global Entrepreneurship Monitor (GEM) ," **Entrepreneurship International Report** ", 2020/2021,p16.

(26) تقرير التنمية البشرية العربية ، 2002 ، ص 11 .

(27) علم الدين بانقا، "**سياسات وبرامج التمكين الاقتصادي** ". ، البرنامج التدريبي التفاعلي الإلكتروني عن بُعد، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 14-6-2021،ص 17.

(28) Tikhomova, N.2015, " **The Structural Preconditions and Basic Types of Poverty in Russia** ", Sociological Research , Vol.54,lssue.1

(29) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "**الاقتصاد المصري وتحدي الفقر** "،القاهرة، مصر، 13 أكتوبر، 2019.

(*) تم إختيار هذه الفترة الزمنية حسب البيانات المتاحة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ولا يوجد بيانات على قاعدة البنك الدولي لعام 2021 .

(30) ماجد الخربطلي، " **مدى مساهمة سياسات صندوق النقد الدولي في زيادة حدة الفقر في مصر**" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (47)العدد1 ، 2017 ، ص ص 541-588.

(31) بشرى أحمد السيد العراقي وأخرون ، " **قياس أثر التنمية البشرية على الفقر في مصر**" ، بحث مستل من رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الأول ، الجزء الرابع ، يناير 2013،ص 432.

(32) تقرير البنك الدولي ، " **إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك** " ، إصدار عام 2015.

(33) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، " **مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك** "، 2011/2010- 2020/2019.

(34) بشرى أحمد السيد العراقي وأخرون ، **" قياس أثر التنمية البشرية على الفقر في مصر"** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 431-433.

(35) تم الرجوع إلى ،الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، **" أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019"** ، إصدار ديسمبر 2020، القاهرة، مصر، ص 95 ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **" مصر في أرقام 2022"** ، ص 136 .

(36) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، **" أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019"** ،المرجع السابق، ص 95 .

(37) المرجع السابق، ص 96 .

(38) المرجع السابق، ص 96 .

(39) االمرجع السابق ، ص 97 .

(40) المرجع السابق، ص 97 .

(41) الجيلاني النوني، **"إشكالية الفقر والمقاربات النظرية المفسرة له "**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة أم البواقي ، المجلد 7، العدد 2، جوان، الجزائر ، 2020م، ص 362 .

(*) هذا التقسيم من وجهة نظر الباحثين ، فحسب اطلاع الباحثين هناك تقسيم متفق عليه للفقر بين الباحثين من أسباب اقتصادية (تدني مستويات الدخول، عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، انخفاض مستوى إنتاجية العمال، ارتفاع معدلات البطالة والدين الخارجي والأزمات المالية) ، وأسباب اجتماعية (ارتفاع معدل الأمية وتدني مستوى التعليم والتدريب المهني، تهميش دور المرأة وخاصة في المناطق الريفية، التفاوت الصارخ في توزيعات الثروات والدخول) منهم على سبيل المثال لا الحصر : إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، **"**العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد 50 ، العدد 3 ، كلية التجارة جامعة عين شمس ،القاهرة، مصر ، 2020 ،ص ص 507-508؛ حاجي فطيمة، **" إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2014)"**، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 13-16.

(42) تم الرجوع إلى :

- قاعدة بيانات البنك الدولي https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، " **مصر في أرقام 2022**" ، القاهرة، مصر، إصدار مارس 2022، ص 46 .

(43) المرجع السابق، ص 128 .

(44)Aliona, J , " **Pro-Poor Growth : Definition, Measurement and Policy lssues**".2017.

(45) مجدي ماجد محمد حسين، " **أثر الفساد علي النمو الاقتصادي في مصر**" ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة–جامعة دمياط، المجلد الثالث–العدد الثاني–الجزء الرابع - يوليو202 ، ص ص 79-80.

(46) إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، "**العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية** "، مرجع سبق ذكره ،ص 523.

EGY Entrepreneur(47) ، " **ما هو دور ريادة الأعمال في دعم الاقتصاد المصري**" ، متاح على:

https://www.egyentrepreneur.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%AF%D9%88%D8%B1-

(48) رفعت السيد العوضي ،" **أسس وجوب العمل وإتقانه في الإسلام** " ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ط1 ، القاهرة ، مصر ، 1442هـ / 2021، ص 49.

(49) Oyedele A , F " impact of entrepreneurial practice on job creation : selected cases of metal scarp business operators in Kwara state " , Nigeria , ph .D THESIS submitted to the department of business and enterprenership, college of Humanities , Management and social sciences , Kwara state university , Malete , Nigeria , October , 2018, p. 11.

(50) علاء مصطفى عبد المقصود أبوعجيلة ، " **الاقتصاد البنفسجي ودوره في تحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030** " مجلة مصر المعاصر (تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع)، المجلد 113، العدد 546،القاهرة، مصر أبريل 2022، ص 62-63. رابط البحث على شبكة الانترنت

https://espesl.journals.ekb.eg/article_264784.html

(51) المكتبة الإسلامية ، " **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح** " كتاب الزكاة " باب من لا تحل له المسألة ومن تحل له ، موقع إسلام ويب:

https://www.islamweb.net/ar/library/index.php?page=bookcontents&flag=1&bk_no=79&ID=3692

(52) عز الدين فكري التهامي ، " **دور الوقف الخيري في دعم مشروعات ريادة الأعمال** " مرجع سبق ذكره، ص19

(53)Https://www.linkdin.com/company/wuzzuf-8/6/2020

(54) Entrepreneurship as solution to poverty in Developed Countries .W.d 377-390.

Https://www.Sciencedirect.com/Science/article/abs/Pii/S007681320300240.

(55) The Role of Entrepreneurship in Reducing Poverty in Agricultural Communities

Https://www.emearald.com.

(56) محمد جمال عبدالله نجم ، " **دور حاضنات الأعمال وشركات رأس المال المخاطر فى تنمية المشروعات الريادية المبتكرة – دراسة الحالة المصرية** "، مرجع سبق ذكره ، ص 113 .

(57)Https:\\2u.pw\kqqeu.6\8\2020

(58)Https:\\cutt.us\swelinvest.

(59) **جيم يونج كيم** ، الرئيس السابق للبنك الدولي ، تحت الرابط التالي : https://blogs.worldbank

(60) عز الدين فكري التهامي ، " **دور الوقف الخيري في دعم مشروعات ريادة الأعمال** " مرجع سبق ذكره، ص19.

(61)Informal Fince in Settings of Poverty: Establishing an Agenda For Future Entrepreneurship .Research.

Https://www.World scientific.com/doi/abs/101142L/31084946721500114.

(62) Entrepreneurship as solution to poverty Individuals Living in Poverty Remain Article Issue .W.d683-689.
Https://www.Sciencedirect.com/Science/article/abs/Pii/S08839026113000499
.

(63)Christina Balmacaan and Diana pistol, the concept of entrepreneurship through human development paradigm , knowledge horizons- economics faculty of finance , banking and accountancy Bucharest , Dimities Cant emir , Christian university Bucharest , vol,5 (1) march , 2013. p 61 – 66 .

(64)Buther , Mike , instabug the yc startup Out of Cairo , is out of beta to Squash mobile Bugs techcrunch Retrieved 3 / 8 / 2020 .Https : // www.Menabytes.com/instabug-25000-companies 3/8/2020

(65) نبيل محمد شلبي ، **" ريادة الأعمال. . ومحاربة الفساد "** 1مايو، 2019 ، موقع رواد الأعمال الرابط
https://www.rowadalaamal.com/%D%8B%1D8%9A%D%8A%7D%8AF%D / %8

(66) **التخطيط: مشروع تنمية الأسرة يستهدف تحسين الخصائص الديموجرافية وضبط النمو السكاني**، البورصة
الأحد 11 سبتمبر 2022 ، الرابطhttps://www.alborsaanews.com/2022/09/11/1575686

(67) المرجع السابق

(68) إنجي عبد الستار، **" ريادة الأعمال .. خطوة رابحة لتنمية الأسرة"**، الأهرام المسائي 2022/9/6 ، الرابط
https://gate.ahram.org.eg/Massai/News/3686770.aspx

(69) تم الرجوع إلى : ، أحمد جمال خطاب ، حازم حسانين محمد ، **" فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز استراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030 "** ، مرجع سبق ذكره، ص 478 ، أيمن إسماعيل محمد خالد ، عبد الحليم محمود أحمد صالح،**" العوامل الاقتصادية المؤثرة على تفضيل**

الشباب لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر (العمل الحر)"، المجلة العلمية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية ، القاهرة، مصر، 2019، ص61، علاء مصطفى عبد المقصود أبوعجيلة ، **"الاقتصاد البنفسجي ودوره في تحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030 "**، مرجع سبق ذكره، ص35،ص 76.

(70) ماجدة شلبي ، **"البيئة والتنمية والسكان "**، منشورات كلية الحقوق (دار حبيب)، جامعة بنها، مصر،2011 – 2012، ص 198 .

(71) بركات محمد أبو النور، علاء مصطفى عبد المقصود أبوعجيلة ، **"التطور الاقتصادي "**، منشورات كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، مصر،2022 ، ص 155 .

(72) ماجدة شلبي ، **"البيئة والتنمية والسكان "**، مرجع سبق ذكره ، ص 198 .

(73) أماني صلاح محمود المخزنجي ، **"ثقافة ريادة الأعمال كمدخل للنمو المستدام بمصر "**، المجلة العربية للإدارة –مج 42، ع3، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، سبتمبر 2022، ص212.

Abstract:

This study aimed to analyzing the role of entrepreneurial projects in reducing the causes of poverty in Egypt, through the hypothesis that "interest and application of entrepreneurial projects lead to reducing the causes of poverty in Egypt." It was found that the development of entrepreneurial activity in the early stages during the study period (2008-2021) It reached an average of 9.15% with a minimum of 6.8% in 2011 and a maximum of 14.3% in 2016. The study also dealt with the reality of poverty in Egypt. The applied pilot projects established in Egypt have the ability to reduce causes of the poverty, especially in the poorest areas, and Islam presented a wonderful example in pioneering work and reducing the most important causes of poverty. The raw materials are the inputs that are necessary for the project to carry out the production process and thus are provided locally. If these raw materials are produced locally, they must be encouraged to produce through the Ministries of Agriculture, Industry and Petroleum, which provide the raw and semi-finished products necessary to supply the pioneering project with what it needs in its economic activity.

Keywords :Entrepreneurial projects, small projects, sustainable development, poverty in Egypt.